منازع توجيه أبيات المعاني

عند ابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ)

في ضوء شرحه على الجمل

إعـداد

دكتور/ أحمد طه أحمد الفلال

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات – كلية اللغة العربية

بالقاهرة - جامعة الأزهر -مصر

١٤٤٥ هـ- ٢٠٢٤م

منازع توجيه أبيات المعاني عند ابن هشام اللخمي(ت٥٧٧هـ) في ضوء شرحه على الجمل

أحمد طه أحمد الفلال
قسم: اللغويات – كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر – مصر.
البريد الإلكتروني:
ahmad.taha@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلىٰ تبيان المنازع الخفية -التي تقوم علىٰ تجريد أصول للشواهد من الشواهد ذاتها -لتوجيه ابن هشام اللخمي للشواهد الشعرية في كتابه الفصول والجمل التي تميزت بفرائد عديدة منهجا وفكرا علىٰ السواء، إذ عُني بدلالة الألفاظ وقرائن السياق ورصد مثيراتها، وتحقيق الروايات وإدراك مناسبة القصيدة معتقدا أن إدراك المناسبة أمر مهم لفهم إشارات النص وتلمس مقاصده، ومن الأدوات الرئيسة لفهمه وتوجيه شواهده ، **وكانت أهم هذه المنازع ، هي تبيان أثر** أحكام العروض والقافية في توجيه الحكم النحوي ، وكيف أثرت حركة الروي في تعدد التوجيه والحكم ، أو في ترجيح وجه علىٰ وجه ، أو في الحكم بأن البيت لا شاهد فيه ، كما كشف البحث عن أثر التضمين العروضي في الكشف عن الفصل بين المتلازمات وكيف كان هذا المنزع منطلقا للّخمي بالحكم بالوهم أو بالخطأ علىٰ كبار النحويين ، كما كشف البحث – عمليا- عن أن ما صدر عن الشعراء فيما عرف بلغة الشعر من مخالفة في الحركات الإعرابية أو التغيير والقلب أو غير ذلك فلهم في ذلك قصد ووجه، ، كما بين أثر نظرية الأصل والفرع في توجيه أبيات المعاني ، و تجاذب اللفظ والمعنىٰ، وتقارض الألفاظ ، فبين البحث أن من سنن العربية العدول عن الأصول وأن كثيرا منها جارٍ علىٰ المجاز والسعة، وكيف اتخذ اللخمي من الوسائل ما يقرب ذلك العدول إلىٰ القياس بوجه من وجوه التقريب كالاستناد إلىٰ

ظاهرة التشبيه ، والحمل والتوهم و القلب و تركب اللغات أو اختلاف اللهجات أو لأجل إقامة الوزن والقافية ، وكيف منع بعض الأوجه الإعرابية لدليل خارجي شرعي أو عقدي لا للصنعة النحوية ، وكيف كانت العوامل المعنوية منطلقا أساسا في توجيه بعض الأبيات الشعرية، لأن اللغة قد تُغَلِّبُ المعاني إذا تعذر عمل الألفاظ والمباني، وغير ذلك مما لا يسعه هذا الملخص.

الكلمات المفتاحية: منازع – العروض والقافية – الأصل – الفرع – تجاذب الفظ والمعنىٰ – تقارض الألفاظ – تنوع اللهجات –اختلاف الرواية – القطع النحوي– الدليل الخارجي .

The disputed guidance of the verses of meanings according to Ibn Hisham Al-Lakhmi) d. 577 AH) In the light of his explanation on the sentences

Ahmed Taha Ahmed Al , Falal
Department of Linguistics – Faculty of Arabic Language in Cairo – Al-Azhar University – Egypt.
Email: ahmad.taha@azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to clarify the hidden disputes - which are based on stripping the origins of the evidence of the evidence itself - to guide Ibn Hisham Lakhmi to the poetic evidence in his book chapters and sentences, which were characterized by many distinctions of both approach and thought, as he meant the significance of words and context clues and monitor their stimuli, and the achievement of novels and the realization of the appropriateness of the poem, believing that the realization of the occasion is important to understand the signs of the text and touch its purposes, and one of the main tools to understand it and guide its evidence, and the most important of these disputes, is to show the impact of the provisions of the offers And rhyme in directing grammatical judgment, and how the movement of the narrator affected the multiplicity of guidance and judgment, or weighting face on the face, or judgment that the house is not a witness, as the research revealed the impact of inclusion presentational in revealing the separation between the syndromes and how this removed starting point for Al-Khumi judgment by illusion or error on senior grammarians, as the research

revealed – practically – that what was issued by poets in what was known as the language of poetry of violation in the movements of syntax or Change and heart or otherwise, they have in that intention and face, and between the impact of the theory of origin and branch in directing the verses of meanings, and the attraction of the word and meaning, and the borrowing of words, between the research that the Sunnah of Arabic reversal of assets and that many of them are underway on the metaphor and capacity, and how took Lakhmi of the means approximate that reversal to measure the face of the approximation such as based on the phenomenon of analogy, pregnancy and illusion and heart and the composition of languages or the difference of dialects or In order to establish weight and rhyme, and how to prevent some aspects of the syntactic external evidence of legitimacy or nodal not for grammatical workmanship, and is grammar a verbal or moral industry? And how the moral factors were a starting point in directing some poetic verses, because language may prevail over meanings if words and buildings cannot be done, and other things that this summary cannot afford.

Keywords: *disputed - performances and rhyme - origin - branch - attraction of pronunciation and meaning - conflict* of words - diversity of dialects - difference of the novel - grammatical cut - external evidence.

المقدمة

نحمدك يا من بيده الخير والجود، وبقدرته تصرف كل موجود، نحمدك يا مَنْ مَنَّ بالفضل علىٰ من شاء من عباده، وبلَّغه بخدمة العلم الشريف غاية مراده، ونصلي ونسلم علىٰ من خُص بجوامع الكلم، ما قام بالنفس ضمير وأعرب عنه فم وتكلم، صلاة وسلاما دائمين ما تعاقب الليل والنهار، وبعد

فابن هشام اللخمي واحد من أبرز أولئك الذين أنجبتهم مدرسة الأندلس من العلماء والأدباء، فهو فقيه لغوي و نحوي أديب، وراوية متمكن، صنف وأجاد، واكتشف المكنون من أصدافه، حتىٰ تمكن من تسجيل اسمه في سجل الخالدين بما ألفه لعلماء العربية من مؤلفات جليلة مازالت موردا عذبا للباحثين، ومن هذه المؤلفات النفيسة ما وقع عليه اختياري لإلقاء الضوء علىٰ المنازع الخفية لتوجيهه الشواهد الشعرية التي تميزت بأبعاد ومنطلقات فيها من الفوائد والفرائد ما فيها منهجا وفكرا علىٰ السواء، حيث استطاع ابن هشام اللخمي أن يقدم لنا في كتابه الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل دراسة تفصيلية عميقة لشواهد الجمل للزجاجي كشفت عن ثقافته المتنوعة المستوعبة، فلتكوينه الفقهي الأصولي عُني بدلالة الألفاظ وقرائن السياق ورصد مثيراتها وأثر الاتفاق والاختلاف بناء علىٰ ما قصد منها في إشارة منه إلىٰ أن أصل الوظيفة النحوية هي تخصيص المعنىٰ وتحديده أكثر مما هي ضبط المبنىٰ وتنظيمه، ولكونه راوية استطاع أن يستدرك علىٰ أكابر النحويين واللغويين، فكان يورد البيت المستشهَد به، ثم يتبعه بتسمية قائله، ومناسبته معتقدا أن إدراك المناسبة أمر مهم لفهم إشارات النص وتلمس مقاصده، و من الأدوات الرئيسة لفهمه وتوجيه شواهده، ذاكرا القصيدة التي ورد فيها، شارحا ما اشتملت عليه من الغرائب والمشكل، محققا رواية البيت الصحيحة إن كان يروىٰ علىٰ غيرها، ذاكرا السوابق واللواحق لهذا البيت، كما ينص علىٰ موضع الشاهد وقد يستخرج من البيت الواحد بضعة أوجه من الاستشهاد، ويعرب موضع الشاهد، ويناقش المسائل النحوية

الواردة في الشاهد، ويعضد الاستشهاد علىٰ معنىٰ الشاهد باستشهادات أخرىٰ من ثقافته الواسعة، وهو ما يعرف بالتناصّ في الدراسات اللسانية الحديثة، وهو بهذا المنهج والفكر يعد موئلا ومرجعا لدراسات نحو النص واللسانيات الحديثة.

وقد حرص كل الحرص أن يكون له ما يشير إليه، سيما أنه يعلم أنه مسبوق بشروح عدة، فنأىٰ بنفسه كما نأيتُ أن يكون الكلام معادا مكرورا، فأعلن أن كتابه ليس مبنيا علىٰ معرفة وجوه الإعراب مما نضج واستوىٰ، وإنما هو مبنىٰ علىٰ إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي، مما مكَّنه من الحكم بالوهم أو الخطأ علىٰ كبار النحويين والشراح في تقرير المعاني بما يتعذر نقضه.

جديد هذه الدراسة:

دراسة هذه المنازع تحتاج إلى إعمال فكر وتعد حلقة عليا في تاريخ دراسة الشواهد الشعرية، إذ تقوم علىٰ تجريد أصول للشواهد من الشواهد ذاتها، وهذا لا يأتي عفو الخاطر ولا يتأتَّىٰ إلا بعد أن تصل دراسة الشواهد عند من سبقه إلىٰ طور النضج والكمال، كما أنها تعد بمثابة القوانين الكلية أو المعايير الضابطة للنحو العربي كمرجعية له إذ" كل صناعة بُنِيت علىٰ فطرة أو تجربة، من غير أن يكون عند الصانع قوانين كلية هي معايير له كانت ناقصة "(١).

لم أقف على دراسة تتعلق به أو عند غيره من شراح الجمل تبين السهام البعيدة المرمى(المنازع) التي تكشف عن منهج ابن هشام اللخمي والمنطلقات الموجهة لفكره في الأبْيَاتِ الأبِيَّات (أبيات المعاني)، والتي أظهرُ فيها فكره ، لتحديد منازعه ، وتقديم صورة عنه في نفسه وفي درسه ، وكيف استفاد من الوَحْدة المنهجية التي تربط بين مختلف فروع العربية، ولاسيما تلك التي تصل بين العروض وتوجيه الحكم النحوي، أو تظهر أثر ما قدمته البلاغة للدرس النحوي، من قواعد ضابطة كرعاية الأصل، والتقديم والتأخير، والمطابقة والمخالفة والوصل والفصل، و غيرها،

(١) كتاب الشفا لابن سينا ص ٩.

موضحا استفادته مما قدَّمه النحو من علائق تربط بين تغير المباني، وما يستتبعه من تغير في المعاني وغير ذلك علىٰ حسب ما تقتضيه أغراض المتكلم وطبيعة المتلقي بحسب المقام والأحوال.

وفي الدراسة ردود ضمنية -لم تكن من همة البحث -علىٰ من رَأىٰ أن آراء ابن هشام اللخمي لم تأت إلا تبعا لابن السيد البطليوسي والعذر للمحقق – رحمه الله- ملتَمس لأن الكتاب لم يكن قد ظهر مخطوطا أو مطبوعا (١)

وقد اقتضت منهجية هذا البحث أن تكون من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول تعقبهم خاتمة وفهارس.

أما المقدمة ففيها أبَنْتُ عن أهمية الفكرة ومنطلقاتها وسبب اختيارها، أما التمهيد فجاء للتعريف الموجز بابن هشام وبكتابه، أما الفصول الأربعة فجاءت لرصد المنازع الكبرىٰ التي ترددت في كثرة دعت إلىٰ التسجيل والتقييد في الشواهد الشعرية عند ابن هشام اللخمي والتي مثَّل:

المنزعَ الأول فصلٌ بعنوان: احتكامه لأحكام علمي العروض والقافية.

والثاني: لأثر نظرية الأصل والفرع في توجيه أبيات المعاني.

والثالث: لأثر تجاذب اللفظ والمعنى.

والرابع: لتقارض الألفاظ ، علىٰ أنه لم يكن من همة البحث استقصاء الشواهد في كل منزع مكتفيا بما يبرز الفكرة مدللا عليها مُعْمِلا فكري مجتهدا في رصد ذلك، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والفهارس المختلفة، ومن الله وحده ألتمس السداد والرشاد.

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي تحقيق د- مصطفىٰ إمام - رحمه الله. ص٢٢.

التمهيد: التعريف بابن هشام اللخمي وبكتابه:

ولِدَ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي ت(٥٧٧هـ) في مدينة سبتة، علىٰ الشاطئ الشمالي للمغرب، ونبغ في علوم اللغة، خاصَّةً علم النَّحو، وكان لغويا وأديبا ومؤرخا ذاكرا أخبار الناس قديما وحديثا وكان مهتمـًا بغريب اللغة.

ويعد كتابه الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل من الكتب التي تحمل مسحة نقدية، عمد فيه إلىٰ تبيان الألفاظ المشكلة والمعاني المقفلة، منبها علىٰ ما فيها من الهفوات والسقطات علىٰ ما اتصل بها في أصح الروايات، كما حوىٰ كثيرا من الدقائق النحوية والصرفية والعروضية، وبعض الإشارات البلاغية، وقدم للكتاب بمقدمة طويلة مفصلة، انتقد فيها بعض أئمة اللغة، كسيبويه، واستدرك علىٰ كثير من العلماء تفسيرهم للأبيات في الإيراد والتوجيه، وممن استدرك عليهم ابن سيده[١] استدرك عليه في ثمانية مواضع، وأبو بكر المخزومي[٢] استدرك عليه في موضعٍ واحدٍ، أما الأعلم الشنتمري فقد نال النصيب الأكبر حيث استدرك عليه في مائة وأربعة وعشرين موضعا [٣]، أكثرها في تصحيح نسبة القائل أو تصحيح رواية أو التنبيه علىٰ خلط عجز لصدر بيت من قصيدتين مختلفين، أو خطأ في تقرير المعاني لعدم المعرفة بالسوابق واللواحق ، وقد جاء كتابه علىٰ النحو التالي:

- **فصل:** في الأبيات التي لا تستقل من طريق الإعراب والمعنىٰ.
- **فصل:** فيما أدخله أبو القاسم من الأبيات، وعددها مئة وأربعة وثمانون بيتا.

---

(١)الفصول والجمل: ١/ ١٧٥/ ١٧٨.

(٢)وهو أبو بكر، خازم بن محمد بن خازم المخزومي، من أهل قرطبة، ولد ٤١٠هـ، توفي ٤٩٦هـ، ينظر: بغية المتلمس: ١/ ١٧٨.

(٣)الفصول والجمل ١/ ١٧٨ / ٢٥٧.

- **فصل:** في الأبيات المجهولة.
- **فصل:** في الأبيات المنسوبة للنساء.
- **فصل:** في أنصاف الأبيات.
- **فصل:** في أن جملة الأبيات التي استشهد بها أبو القاسم أدخلها سيبويه، إلا ستة وخمسين بيتًا.
- **فصل:** جملة ما استشهد به أبو القاسم علىٰ غير ما استشهد به سيبويه.
- **فصل:** فيما أورده أبو القاسم من الأبيات التي استشهد بها سيبويه في موضعين مختلفين وأعرب بعضهما بإعرابين.
- **فصل** فيمن لقّب ببيت قاله من الشعراء الذين استشهد بشعرهم أبو القاسم.
- **فصل** في أغلاط ابن سيده والمخزومي والأعلم في شرحه لأبيات الكتاب لسيبويه والجمل للزجاجي.

وقد ظهرت – في جل ما كتب –شخصيته النقدية المستقلة فأخذ وردّ، وتعقب واستدرك، ووافق وخالف في أدب واعتدال ولم ينكر لنفسه حقها فقضىٰ وحكم أحيانا بالوهم أو الخطأ بما تيقن منه، وكان من أبرز من تأثر بهم سيبويه وأبو علي الفارسي وابن جني ، وابن سيده وابن السيد في شرحيهما علىٰ الجمل، ولا مجال لإنكار استفادته الكبيرة من الأخير إلا أن هناك عددا ليس بالقليل من الشواهد قد فصلها اللخمي ولم يعلق عليها ابن السيد[1] كما كان له تقييداته لبعض الآراء، وكان من أهم آثاره في الخالفين اقتفاء ابن خروف واللبلي في شرحيهما علىٰ الجمل له في كثير من الآراء والنقل عنه في مواضع عديدة.

(١) ينظر علىٰ سبيل المثال: الحلل في شرح أبيات الجمل: ٦٨، ١٣٤. والفصول والجمل ٢/ ٢٣٣،٢/ ٧٤/ ٧٧.

وقد أكتفي بشاهد يكشف عن شيء من ذلك ، من الباب الذي عقده بعنوان " من الأبيات ما لم يتم الشاهد إلا به: وهو قول الشاعر:

لقـــد رأيـــتُ عَجَبـــًا مُـــذْ أمْسَـــا عَجـــائزاً مِثْـــلَ السَّـــعالي خَمْسَـــا (١)

استشهد الزجاجي بالبيت علىٰ أن الوجه في (أمسِ) البناء علىٰ الكسر دائمًا، فإذا أضفته ونكرته، أو أدخلت عليه الألف واللام أعربته، ومن العرب من يبنيه علىٰ الفتح(٢)، بينما انطلق ابن هشام اللخمي من إشارة من إشارات علم العروض والقافية، لها أثرها في الإيراد والتوجيه، كاشفا عن أثر تعدد اللهجات، وما ترتب علىٰ ذلك بالحكم عليها بالإعراب أو بالبناء فقال: " أدخل البيت الثاني ليعلم أن القوافي منصوبة، وأنها ليست بمخفوضة لأن لأمسِ ثلاثة أحوال:

الأول: بناؤها علىٰ الكسر في جميع الأحوال، لتضمنها لام التعريف، وهي لغة أهل الحجاز.

الثاني: إجراؤها مجرىٰ ما لا ينصرف لأنها عندهم معدولة كـ(سَحَر)، فترفع بالضمة وتنصب وتجر علىٰ الكسر، وهي لغة بني تميم.

الثالث: ما ذكره سيبويه(٣) من لغة بني تميم في جعل (مذ) حرف جر، ويجري (أمس) معها في الإعراب وترك الصرف مجراه بعد (مذ) في لغة من رفع، فيقول: "ما رأيته مذ أمس" فتعرب ولا تنصرف، كما في البيت.

---

(١) البيت من الرجز، منسوب للعجاج، وهو من شواهد: الكتاب لسيبويه: ٣/ ٢٨٥ والفصول والجمل في موضعين ١/ ٩٢، ٢/ ٣١٢.

(٢) الجمل في النحو: ٢٩٩.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢٨٣، ٢٨٥.

ثم نسب الزجاجي إلىٰ الوهم في تفسيره كلام سيبويه، فقال: " وقد وهم الزجاجي وزعم أنها في البيت مبنية علىٰ الفتح، وإنما هي في البيت علىٰ لغة بعض بني تميم...[١] وقال في موضع آخر "فتوهم أنه لما ذكر الفتح الذي هو لقب البناء أنه أراد أن (أمس) مبني، ولو تأمل لبان له العذر في ذكر الفتح هنا، إذ لا يمكن أن تسمىٰ الحركة التي يحدثها عامل الجر نصبًا، لأنها ليست للنصب، وإنما هي للجر، وسوىٰ بين عامل الجر والنصب، دلالة علىٰ ضعف الجار فيما لا ينصرف، ولم يسمها جرًا، استثقالًا لها، لأنها لما ضُمَّت إلىٰ النصب صارت كأنها غير جرٍّ البتة"[٢].

وذكر ابن السيد البطليوسي هذا البيت، ولم يعلق علىٰ بيان الشاهد النحوي منه.[٣].

(١) الفصول والجمل ١/ ٩٣

(٢) الفصول والجمل: ٢/ ٣١٤

(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٧٦.

الفصل الأول: احتكامه لأحكام علمي العروض والقافية

كان ابن هشام اللخمي عالما بالشعر وأيامه رواية ودراية، فهو يعتني بنسبة البيت إلىٰ قائله، ويذكر الأبيات المرتبطة بالبيت محل الاستشهاد، ثم يقوم بتفسير معنىٰ البيت وتوضيحه، وأثر السياق في تغيُّر الحكم النحوي، وصولًا إلىٰ توضيح جانب الاستشهاد من البيت وتعليله بدقة، وذِكْرِ الوجوه المحتملة في إعراب الشاهد، وإعرابه إعرابًا دقيقًا، محتكما إلىٰ منازعَ وأصولٍ في مخيلته ، ومن هذه المنازع احتكامه إلىٰ أحكام العروض وقضاياه والقافية وأحكامها، إذ يرىٰ أن الشاعر في تكوينه النفسي ومخيلته الفكرية عليه مجموعة كبيرة من المقيِّدات من مراعاة أحكام الوزن وشروط القافية، وإقامة الروي ، و ما يلزم وما لا يلزم فيه، لذا فقد يضطر أحيانا لمخالفة المعهود من القواعد القياسية لأغراض كامنة في نفسه رأىٰ أن أكثرها ليست عن عيٍّ أو حصر من الشعراء، وإنما لأغراض نفسية أو لأسباب سياقية مقصدية أو غير ذلك، مشيرا إلىٰ أنه يحسن بالنابهين في كل عصر أن يقفوا علىٰ خفيِّات هذه الأسرار، وقد فتح ابن هشام الباب لهذا الفهم الذي أسسه سيبويه وما زال الباب مشرعا لكل ذي فكر وأناة ، مما مكنه من إصلاح المعوج ، واستدرك به علىٰ كثير من أكابر النحويين أمثال سيبويه والأعلم والزجاجي وابن سيده وغيرهم، هذا المنطلق هو دراسة الشواهد في سياقاتها الصحيحة متضمنة معرفة ما قبلها وما بعدها من أبيات ومعرفةٍ حقيقة ما إذا كان البيت مضمنا أو غير مضمن، فيها حذف أو فصل أو تأخير أو تقديم أو لا، ومعرفة عود الضمائر، إضافة إلىٰ تحرير المعاني في ضوء سياق القصيدة مما يجعل تفسيره وتوجيهه أقرب إلىٰ الصواب في جلّ ما ذكر، وكثر مؤيدوه من الشراح بناء علىٰ هذا المنطلق، وقد أقام فصلا كاملا أسماه ، فصل: في الأبيات التي لا تستقل من طريق الإعراب والمعنىٰ ، تكاد منازعها جميعا تكون مشدودة إلىٰ حكم من

أحكام العروض أو عيب من عيوب القافية، كما كان له موقف من لغة الشعر نكشف عنه ، وقد استهل شواهده واستدراكاته بالأبيات التي لا تستقل بأنفسها من طريق الإعراب أو المعنىٰ، وكان أبرز هذه الأحكام التي انطلق منها هو التضمين العروضي[١] الذي اختلف العلماء فيه، فعده بعض العلماء عيبا بناء علىٰ أن الأصل أن يكون كُلُّ بيتٍ من القصيدةِ شِعْرا قائما بنَفْسِه، فمن هنا قَبُحَ التَّضْمِينُ وهو في القبح علىٰ مراتب فكُلَّما ازْدادتْ حاجةُ البَيْتِ الأَوَّل إلىٰ البيتِ الثاني واتَّصَلَ به اتِّصالاً شديداً كان أَقْبَحَ ممّا لم يَحْتَجِ الأَوَّلُ فيه إلىٰ الثاني، وليس بِعَيْبٍ عند الأخفش [٢]، وقال ابنُ جِنِّي هذا الذي رآه أبو الحَسن من أنّ التَّضْمِينَ ليس بِعَيْبٍ مَذْهبٌ تراهُ العربُ وتَسْتَجِيزُه ولم يَعْدُ فيه مَذْهَبُهم من وَجْهَيْن أحدهما السَّماعُ والآخر القياسُ أما السماعُ فلِكَثْرِة ما يَرَدُ عنهم من التَّضْمِين، وأما القياسُ فلأنَّ العربَ قد وضَعَتِ الشِّعْرَ وَضْعًا دَلَّتْ به علىٰ جَوازِ التَّضْمينِ عندهم [٣]، وهو في حسنه عندهم درجات «فحسن التضمين بأن يكون المتضمن مما تميل إليه الطباع، وتألفه وتتأنس به، إما لشهرته أو اشتماله علىٰ مزايا بديعة، وكون صاحبه ممن يعتد بكلامه، ويشتهي سماع

---

(١) التضمين: لغة، جعل الشيء في ضمن الشيء مشتملا عليه.
والتضمين في الشعر: أن يتعلق معنىٰ البيت بالذي قبله تعلقا لا يصح إلا به، أو هو وصل آخر البيت بأول البيت الذي يليه. ينظر: مفاتيح العلوم ص١١٨ والتوقيف علىٰ مهمات التعاريف ص٩٩.

(٢) ينظر: القوافي للأخفش الأوسط (ص١٠) وفيه «وفي الشعر التضمين، وليس بعيب، وإن كان غيره أحسن منه».

(٣) هذا الرأي لابن جني في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٨/ ٢١٥): والذي في الخصائص مناقض لهذا ولعله قال ذلك في كتاب آخر ففي «الخصائص» (١/ ٢٤١): «وأما أبو الحسن فكان يرىٰ ويعتقد أن العرب لا تستنكر الإقواء. ويقول: قلّت قصيدة إلا وفيها الإقواء. ويعتل لذلك بأن يقول: إن كل بيت منها شعر قائم برأسه. وهذا الاعتلال منه يضعف ويقبح التضمين في الشعر».

مقاله»[١]

وقد عده ابن هشام اللخمي عيبا من عيوب القافية، فكان مفهومه عنده تعليق معنىٰ البيت بالذي قبله معنىٰ أو إعرابا [٢] كأن يأتي الشاعر بالحروف الناسخة واسمها ولا يأت خبرها إلا في البيت الثاني، أو يأتي بالفاعل في أول البيت، والفعل العامل فيه في البيت الذي قبله، أو يقع في أوله حرف جر ويقع العامل في البيت الذي قبله، أو يقع المعطوف في أول البيت ويقع المعطوف في البيت الذي قبله فلا يتم إلا به، أو يقع فيه المبدل منه و يقع البدل في البيت الذي بعده، فلا يتم إلا به أو يقع الاستثناء في أول البيت، ويقع المستثنىٰ منه في البيت الذي قبله، أو يقع القول فيه في أول البيت، ويقع المقول في البيت الذي بعده، فلا يتم إلا به، وأقام عليه فصلا كاملا ضمنه ثلاثة وثلاثون شاهدا تحت عنوان الأبيات التي لا تستقل بأنفسها من طريق الإعراب والمعنىٰ[٣].

وكانت هذه أولىٰ المنازع التي عدها ابن هشام اللخمي من الأغلاط التي وقع فيها النحاة وأرجع سبب هذه الأغلاط إلىٰ عدم معرفة ما يتصل بالشاهد من أبيات، ولم يعلموا قصصها ولا الأشعار التي وردت فيها، وقد نال الأعلم الشنتمري [٤] النصيب الأوفىٰ من هذه الأغلاط إذ استدرك عليه في مائة وأربعة وعشرين موضعا أغلبها في المعاني، وبعضها في نسبة الأبيات، وبعضها خطأ في رواية الأبيات وكثيرا ما يأتي

(١) ينظر الأطول شرح تلخيص المفتاح -المؤلف: إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت: ٩٤٣ هـ)-حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي -الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

(٢) ينظر الفصول والجمل ١/ ٥٩

(٣) الفصول والجمل من ص٥٥ – ٨٤.

(٤) عقد لأغلاط الأعلم بابا كاملا ربىٰ علىٰ مائة صفحة من ص ١٧٨/ ٢٥٧.

بالأبيات القبلية والبعدية وينص علىٰ أن القوافي مجرورة أو منصوبة أو مرفوعة، وقد يكون الغلط بسبب ترتيب صدر البيت وعجزه معللا ذلك أن البيت إذا انفرد احتمل تأويلات كثيرة، ودفعهم في كثير من المواضع إلىٰ الحذف والتقدير وفي الحقيقة لا حذف ولا تقدير ولا تأويل، وإليكم الأمثلة الكاشفة عن شيء من ذلك:"

• " قال حسان:

كأن سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ (١)

ألا ترىٰ أن خبر كأن لم يأت في هذا البيت وإنما أتىٰ في البيت الذي يليه وهو

علىٰ أنيابها أو طعم غض من التقاح هصَّره اجتناء

فقوله (علىٰ أنيابها في موضع خبر (كأن) وبه تم الكلام، ووقعت الفائدة ومتىٰ أعرب أحد هذا البيت ولم يدر ما بعده كان إعرابه ناقصا"(٢).

• و" من هذه الأبيات ما أتىٰ الفاعل أول البيت، وأتىٰ الفعل في البيت الذي قبله وذلك قول رؤبة بن العجاج

جارِيةٌ في دِرعِها الفِضفاض
أَبْيَضُ من أُختِ بني إِباضِ

وقبله(٣):

لقد أتىٰ في رمضان الماضي

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري، رضي الله عنه، في ديوانه: ص١٨، وهو من شواهد الكتاب: ١/ ٤٩ ويروىٰ: "كأن سلافة من بيت رأس والرواية الثالثة " كأن خبيئة"، خلافا للديوان، والسلافة هو أول الخمر الذي يجري بلا عصر.١١٩.

(٢) الفصول والجمل ١/ ١٣

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، في ملحقات ديوانه: ١٦٧.

فـ (جارية) فاعلة ب(أتىٰ) ولولا معرفة ما قبل البيت لم يعلم حقيقة إعرابه " [١]

• ومن هذه الأبيات " ما أتت الصفة في أوله والموصوف فيما قبله، وربما كانت الصفة تابعة للموصوف في إعرابه مقطوعة عنه، فيظنها المعرب منفصلة عنه مما قبلها ويعربها بغير إعرابها كقول حميد الأرقط:

لاحِــقِ بَطْــنِ بِقَــرًا ســمين [٢]

فأتت الرواية عنه برفع (لاحق) والصواب جره لأن قبله يصف ناقة شبهها بحمار وحشي فقال يعني الناقة:

تصــبح مثــل قلــق الوضــين
كأَخــدَريّ العانــة الشــنون

إلى أن قال:

لاحِــقِ بَطْــنِ بِقَــرًا ســمين[٣]

(لاحق بطن) صفة للحمار الوحشي المتقدم الذكر وهو (الأخدري)وهو مخفوض فحكم (لاحق) أن يكون مخفوضا، لأن الصفة تابعة للموصوف، وكذلك وقعت الرواية، والشاهد فيه أنه أضاف (لاحق) إلىٰ (بطن) وهو نكرة علىٰ تقدير إثبات الألف واللام، وحذفها للاختصار، وكذا استشهد به سيبويه، وكان الأصل

(١) الفصول والجمل ١/ ٥٩.
(٢) البيت من الرجز، وهو لحميد الأقرط، وهو من شواهد الكتاب: ١/ ١٩٧، المقتضب: ٤/ ١٥٩، والفصول والجمل ١/ ٦٣.
(٣) وقلق الوضين: اضطرابه وتحركه، وذلك عن تعب الناقة وضمرها وهو كناية عن خفة الحركة وقلة الثبات، الشَّنُون: الَّذي اضطرب لحمه وتخدَّد. ينظر الإبانة في اللغة العربية» (٢/ ٢٥١): «الأضداد لابن الأنباري» (ص١٥٤)

(لاحق البطن) بالألف واللام، فحذف الألف واللام اختصارا، فوضعت النكرة فيه مقام المعرفة" .(١)

وارتفع "لاحق" علىٰ أنه خبر ابتداء محذوف، تقديره هو لاحق بطن، وكذا ثبت مرفوعًا في كتاب سيبويه، كما ثبت في كتاب الجمل، وحقه الخفض علىٰ الصفة لـ" أخدريٍّ" المذكور في الأبيات قبله، ولكن قطعه عما وصفه هو به، وأضمر مبتدأ (٢)

ويظهر لي بعد ذكر ما سبق ما يلي:

أولا: أن سر منزعه في الحكم علىٰ هذه الأبيات بعدم الاستقلال يرجع إلىٰ حكم من أحكام القافية وهو التضمين.

الثاني: أن تعدد الرواية في البيت الواحد عنده لا يسقط حجيته، لذلك وجَّه كلا الروايتين وهما ثابتتان وإن اختلفت الأولوية عنده فرأىٰ أن التبعية علىٰ الجر أولىٰ، متعقبا سيبويه والزجاجي، أما وجه القطع فهو من العوامل المعنوية وفيه تأويل وتعويل علىٰ قصد المتكلم، وما لا يحتاج إلىٰ تأويل أو تعويل علىٰ القصود والنيات أولىٰ مما يحتاج.

وقد سار علىٰ هذا المضمار في ثلاثة وثلاثين موضعا جلُّها في الفصل بين ما لا يقبل الفصل من المتلازمات وأكتفي في هذا المقام ببعض الشواهد التفصيلية **التي أكشف فيها عن منازعه فيها موضحا منهجه كما يلي:**

قال حسان في الشاهد السابق:

كـــأن ســـبيئةً مـــن بيـــت رأس يكـــون مزاجَهـــا عســـلٌ ومـــاءُ

(١) الفصول والجمل ١/ ٦٣، وينظر شرح أبيات سيبويه: ١/ ١٢١.وشرح المفصل: ٤/ ١١٣.

(٢) وشي الحلل في شرح أبيات الجمل للبلي: ١/ ٤٨٨.

• استهل ابن هشام اللخمي الحديث عن البيت ونسبته إلىٰ صاحبه ومناسبة القصيدة التي ورد فيها، وذكر جملة من مطلعها، ثم انطلق في تبيان أصل الوضع للمفردات في الكلمات التي تحتاج إلىٰ بيان في الشاهد، واختلاف الرواية في ذلك مستشهدا بما قيل في نفس الغرض عند كبار الشعراء في المعنىٰ ذاته جامعا الشبيه إلىٰ الشبيه والنظير إلىٰ النظير، ثم نص علىٰ موضع الشاهد مستقصيا الأوجه الإعرابية المختلفة معربا عن موقفه من لغة الشعر الذي انطلق فيه من التقاطه لإشارة سيبويه في فقه الضرورة، حيث قال: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا"(١)، وتعليل ابن جني له حين قال: "وهذا أصل يدعو إلىٰ البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم ويأخذ بيدك إلىٰ ما وراء ذلك فتستضيء به وتستمد التنبه علىٰ الأسباب المطلوبات منه"(٢).

فنسب البيت لحسان بن ثابت وبين أصل الوضع لبعض الكلمات فقال: السبيئة: الخمر المشتراة، يقال سبأت الخمر إذا اشتريتها، ويروىٰ كأن سلافة، وهو أول ما يسيل من ماء العنب، وبيت رأس: موضع بعينه، ورأس: اسم للخمّار، ثم نبه علىٰ المعنىٰ الإجمالي فقال: شبه حسان – رضي الله عنه- ريق هذه المرأة وهي شعثاء المتقدمة الذكر في الشعر بخمر ممزوجة بعسل وماء أو بطعم غض من التفاح، وفي الكلام تقديم وتأخير، وتقديره حسب ما يقتضيه المعنىٰ: كأن سبيئة ممزوجة بعسل وماء أو طعم غض من التفاح علىٰ أنياب شعثاء.

• ثم نص علىٰ الشاهد في البيت فقال: والشاهد في البيت "أنه جعل (مزاجُها) خبر (يكون) وهو معرفة، وجعل (عسلًا) الاسم وهو نكرة، وهو مذهب سيبويه

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ١٣.
(٢) الخصائص لابن جني ١/ ٥٤.

والزجاجي(١)، ثم قال (٢) والذي دعا حسانًا إلىٰ ذلك ضرورة الشعر لأن القوافي مرفوعة، "**ويجب أن تعلم أن العرب لا تفعل شيئا لضرورة، إلا وهي تنحو به نحواً من القياس، وهذه الضرورة تحسن من أربعة أوجه:**

الأول: أن اسم الجنس تفيد نكرته ما تفيد معرفته، فكأنه قال: يكون مزاجها العسل.

والثاني: أن المبتدأ والخبر يرجعان إلىٰ معنىٰ واحد، فأحدهما يدل علىٰ الآخر، وكذلك الحكم إذا دخلت عواملها عليها.

والثالث: أن يقدر في هذه الإضافة الانفصال كما قُدرت في قيد الأوابد وغيره من المصادر. فإذا قُدر في هذه الإضافة الانفصال: كأنه قال مزاجًا لها، فيكون أخبر فيه بنكرة عن نكرة.

الرابع: أن (مزاجًا) مضاف إلىٰ نكرة، وفي التقدير شابه المضاف إلىٰ النكرة" مستندا إلىٰ قول السيرافي في أحد تأويلاته لكلام سيبويه في هذا البيت: " إن ضمير النكرة لا تستفيد منه إلا نكرة، قال: ألا ترىٰ أنك إذا قلت " مررت برجل فكلمته " لم تكن الهاء بموجبة تعريفا لشخص بعينه، وإن كانت معرفة من حيث علم المخاطب بها أنها ترجع إلىٰ ذلك المذكور"(٣).

- ثم شرع في توجيه البيت علىٰ غير الضرورة بكل وجه ممكن بمنازع مختلفة، منها اختلاف الرواية في إشارة منه إلىٰ أن الدليل متىٰ تطرق إليه الشك والاحتمال احتمل تأويلات عدة وقد يسقط به الاستدلال، كما عول علىٰ إعمال بعض العوامل

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١/ ٤٩، والجمل للزجاجي ٤٦

(٢) الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل: ٢/ ٣٦. بتصرف يسير.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٧٦

المعنوية مثل القطع [١] وفي كثير منها إشارة من طرف خفي إلىٰ ما يخرجها من حيز الضرورة فمثلا:

ذكر رأيَ أبي علي الفارسي أنه يجوز نصب مزاجها علىٰ الظرف الساد مسد الخبر، لا علىٰ الخبر نفسه، كأنه قال: "يكون مستقرًا في مزاجها". وذلك لأن (مزاجها) مصدر، والمصادر تحذف الظروف وتنوب منابها، وتعرب بإعراب الظروف لذلك يمكن أن نعرب (مزاجها) علىٰ أنه ظرف، لأنه أقيم مقام (وقت، وحين)، علىٰ تقدير "يكون وقت مزاجها عسلٌ وماء"[٢] .

ثم ذكر أن في البيت روايات أُخر منها رواية أبي عثمان المازني[٣] بنصب (عسلًا وماءً)، فجعل مزاجها اسم (يكون)و(عسلا) الخبر، ورفع ماء بالحمل علىٰ المعنىٰ بفعل دل عليه الكلام كأنه قال: وخالطها ماء أو مازجها.

وهناك رواية برفع الجميع، فقال "وأما من رفع الجميع فهو في ذلك على تقديرين من الإعراب:

الأول: أن تضمر في يكون ضمير الشأن، والجملة بعده في موضع الخبر.

والآخر: أن تكون فيه ضمير (سبيئة)، والجملة في موضع الخبر، أو يكون (من بيت رأس) الخبر، والجملة صفة بعد صفة، وعلىٰ هذين القولين يكون خبر (كأنَّ) في البيت التالي لهذا البيت، وهو (علىٰ أنيابها)"[٤].

---

(١) القطع يقصد به: المخالفة الإعرابية في التراكيب اللغوية أو النصوص الشعرية بالانتقال من الرفع إلىٰ النصب أو من النصب إلىٰ الرفع أو من الجزم إلىٰ الرفع أو غير ذلك بقصد، فتؤدي الىٰ تغيير قيمة المعنىٰ وتعميقه في ذهن المتلقي أو المخاطب.

(٢) قال أبو علي الفارسي إنه " نصب مزاجها علىٰ الظرف، فلا يكون إذا منصوبا ب (كان) بل بالمحذوف الذي يقدر في الخبر ويكون تقديره علىٰ المعنىٰ (يكون مكان مزاجها عسل وماء).ينظر المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ٢١٠.

(٣) الرواية منسوبة إليه في المقتضب ٤/ ٩٢ وفي غيره.

(٤) الفصول والجمل ١/ ٣٨.

ثم ذكر أن البيت يستشهد به في غير هذا الباب وذكر ثلاثة من الاستشهادات، كما ذكر أن فيه عيبا من عيوب الشعر وهو التضمين السالف الذكر.(١)

من خلال ما سبق يتبين لي:

١- أنه قد أفاد من كل من سبقه من كبار النحويين كسيبويه والمبرد وابن السراج والسيرافي، إضافة إلىٰ شراح الجمل كابن سيده وابن السيد ولم يكد يخرج عن تعليلهم في هذه المسألة في استحسان الضرورة في هذا البيت وبعض نظائره، فقد استشهد سيبويه بهذا البيت علىٰ أن خبر كان معرفة، ووقوع الخبر نكرة ضرورة شعرية (٢). وتابعه المبرد في حصره في الشعر خاصة، اضطرارا، وعلَّل ذلك بقوله: "وإنما حملهم علىٰ ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلىٰ شيء واحد، فأيهما عرَّفْتَ تعرّف الآخر"(٣).

وذكر ابن السراج وجه إجازته في ضرورة الشعر بقوله: "فإنما حسن هذا عند قائله إن عسلًا وماءً نوعان وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد نحو: تمرة وجوزة، والضمير الذي في (مزاجها) راجع إلىٰ نكرة"(٤).

وذكر ابن السيد البطليوسي الوجوه المحتملة في موضع الشاهد منها: "إنما جاز ذلك؛ لأن العسل والماء نوعان، والأنواع تشبه النكرات، وقولك: (أكلت العسل)، و(أكلت عسلًا)، و(شربت الماء)، و(شربت ماءً سواء)؛ لأنه قد علم أنك لم تأكل جميع نوع العسل، ولم تشرب جميع نوع الماء". (٥).

---

(١) الفصول والجمل ٢/ ٣٦/ ٣٨.
(٢) الكتاب: ١/ ٤٨-٤٩.
(٣) المقتضب: ٤/ ٩٤.
(٤) الأصول في النحو: ١/ ٦٧.
(٥) الحلل في شرح أبيات الجمل: ٤٨.

٢-أن الضرورة الشعرية عنده رخصة منها ما هو مستحسن ومنها ما هو مستهجن ، وأن الضرورة تقدر بقدرها فلا يلجأ إليها الشاعر إلا إذا ضاقت به السبل وُسدَّت أمامه الطرق ولا يحمل قول الشاعر علىٰ الضرورة إلا إذا لم يوجد مساغ يحمل عليه البيت إلا الضرورة معتقدا أن كثيرا من الشعراء قد صدروا عما ظاهره المخالفة الإعرابية لمعنىٰ أرادوه – علمه من علمه وجهله من جهله- إذ قال في أكثر من موضع "، ويجب أن تعلم أن العرب لا تفعل شيئا لضرورة، إلا وهي تنحو به نحوًا من القياس"(١).

وينحو ما نحاه ابن سيده قبله إذ رأىٰ " أن من رأىٰ الناظرين من أهل اللغة أن احتمال اللغة القليلة وتوجيه القول عليه أوجه من الحمل علىٰ الضرورة إذ الضرورة نهاية التوجيه فكلما وجد عنها معدل رفضت " (٢) وعلىٰ هذا يمكن توجيه العديد من الشواهد علىٰ غير الضرورة، حتىٰ وإن كان الرأي مرجوحا فقد ذكر تخريج أبي علي للبيت السابق من أنه يجوز نصب مزاجها علىٰ الظرف الساد مسد الخبر وهو يستشعر ضعفه، لذا تعقبه اللبلي الذي غلبت عليه موافقته له بقوله: "وهذا وجه لا يستقيم إلا بتقدير حذف الضمير من (يكون) علىٰ تقدير "يكون فيها وقت مزاجها عسل وماء"، وحذف الضمير من الصفة والصلة لا يكون إلا شاذا. (٣)

٣- نظر إلىٰ الروايات المتعددة في البيت نظرة متساوية متىٰ ثبتت عنده موثوقية راويها موجها كل رواية، كأن موضع اختلاف الرواية عنده في حكم شعرين أحدهما:

(١) الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل: ١/ ٣٦.، ١/ ٤٠ وغير ذلك.
(٢) المخصص لابن سيده ١٤ / ١١٠.
(٣) وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: ١/ ٢١١.

صالح للاستشهاد به في الموطن الذي سيق له، و الآخر: غير صالح[١] وكثيرا ما رجح رواية علىٰ رواية احتكاما إلىٰ رواية القصيدة وحركة الروي في القافية فمثلا قال في بيت عبد بني الحسحاس:

إذا شُـــقَّ بُـــردٌ شُـــقَّ بـــالبرد مثلُـــه ... دواليـك حتـىٰ كلُّنـا غيـرُ لابـسِ [٢]

حكىٰ فيه رواية سيبويه بالرفع

..... حتـــىٰ لـــيس للبـــرد لابـــسُ [٣]

مضعفا إياها، وذكر أن سوابق البيت ولواحقه القوافي فيه مخفوضة، وأن محمل هذه الرواية إذا صحت علىٰ الإقواء.[٤]

وكان علىٰ ذُكر مما أصل له النحاة بعده من قواعد كلية تضبط هذا الباب، فكان من قواعد النحاة: " لا تُرد روايةٌ برواية لأن كلا صحيح " [٥].

و" الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها، وإن ثبتت عندك رواية أخرىٰ"[٦].

كما احتكم في ترجيح رواية علىٰ رواية بناء علىٰ قوة المعنىٰ وحسنه، مخالفا رواية سيبويه فقال في بيت مزاحم:

---

(١) ذكر في اختلاف الرواية في مواضع عدة أنه ليس علىٰ هذه الرواية شاهد منها في ص١/ ١٣ في قول الأعشىٰ: لقد كان في حول ثواءٍ ثويته...قال في ص١/ ٢٠ ومن روىٰ (ثواء) بالنصب لم يكن في البيت شاهد... وفي ص٢/ ٢٧١،و في قول الشاعر: فإن تمنع سدوس بدرهميها...: الشاهد منع (سدوس) من الصرف، حملًا علىٰ معنىٰ القبيلة، وعلىٰ الرواية الأخرىٰ، لا يكون في البيت شاهد، لأنه صرف وحمل علىٰ معنىٰ الحي. وغيره كثير

(٢) البيت من الطويل، لسحيم عبد الحسحاس، وهو في ديوانه ص١٦، والبيت من شواهد: الكتاب لسيبويه: ١/ ٣٥٠.

(٣) ينظر تفصيل ذلك في الفصول والجمل ٢/ ٣٢٠.

(٤) ينظر الفصول والجمل ٢/ ٣٢٠

(٥) شرح الجمل لابن خروف ص ٨٦٥.

(٦) شرح الكافيه للرضي ١ / ١٠٨.

غَـدَتْ مِـنْ عليـه بعـد مـا تَـمّ ظِمْؤهـا تَصِـلُّ وعـن قـيضٍ ببَيْـداءَ مَجْهَـلِ [١]

الظمء: مدة صبرها عن الماء، وهو ما بين الشرب إلىٰ الشرب، ويروىٰ: بعد ما تم خِمسها، وهو ورود الماء في كل خمسة أيام، ولم يرد أنها تصبر عن الماء خمسة أيام إنما هي للإبل لا للطير ولكنه ضربه مثلا، ولأجل ذلك كانت رواية من روىٰ " ظِمؤهَا" أحسن وأصح معنىٰ.[٢].

وقال في بيت الفرزدق [٣]:

بمـا في فُؤَادِيْنـا مـن الهـمّ والهـوىٰ فيبـرأ مِنهـاضُ الفـؤادِ المشـعَّفُ

أن الرواية الصحيحة " المشعّفُ" لأنه من قافية فائية مرفوعة وليست مخفوضة ، وقد تقدم ما يتصل بالبيت.[٤]

وذكر أن صواب بيت أبي الهندي:

مفدمّـة قـزًّا كـأن رقابـه رقـاب بنـات المـاء أفزعهـا الرعـد [٥]

أن الصواب: تفزع للرعد لأن القوافي مخفوضة ، وقبله ما يدل عليه وهو:

سـيغني أبـا الهنـدي عـن وطـب سـالم أبـاريُق لـم يعلـق بهـا وضُـر الزُّبـدِ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث بن عامر العقيلي، وقيل : هو للأعلم بن خويلد بن عامر بن عقيل، وقيل يروىٰ: " بعد ما تم خِمسهَا" ورواية «الكتاب لسيبويه» (٤/ ٢٣١): « بعدما تَمّ خِمْسُها» وينظر: الكامل: ٢/ ٨٢، والمقتضب: ٣/ ٦٣، الأصول: ٣/ ١٧٦.

(٢) الفصول والجمل ٢/ ٥٩.

(٣) البيت في ديوانه ٢/ ١١٦ وهو من بحر الطويل.

(٤) الفصول والحمل ١/ ٢٢٦

(٥) البيت لأبي الهندي في الشعر والشعراء ١/ ٢٨٤ والفصول والجمل ١/ ٢٢٥. والمُفَدَّم: الإبريق الَّذِي عَلَىٰ فَمِهِ فِدَامٌ ،والفَدْمُ: الثَّقِيلُ من الدَّم ، ينظر «لسان العرب» (٥/ ٢٨٤). والقَزَّة : الوثبةُ ،«قَزّ الْإِنْسَان يَقُزُّ قَزّاً إِذا قعد كالمُسْتَوْفِز ثمَّ انقبض ووثب» ينظر : «تهذيب اللغة» (٨/ ٢١٤).

مفدمّـــة قـــزًّا كـــأن رقابهـــا ... . [1]

وأمثال هذا كثير[2]

٤- عول علىٰ بعض العوامل المعنوية في توجيه بعض الوجوه كالقطع والحمل علىٰ المعنىٰ، فأجاز في رواية الرفع أن يكون رفع (ماء) بالحمل علىٰ المعنىٰ بفعل دل عليه الكلام مثل قول الفرزدق:

وعَـضُّ زَمـانٍ يَـا ابـنَ مَـرْوانَ، لَـمْ يَـدَعْ مِـنَ الْمَـالِ إِلّا مُسْـحَتٌ أَو مُجَلَّـفُ

فرفع (مجلف) علىٰ الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: "أو مجلف كذلك" ويكون مقطوعا من الأول، وهذا القطع الذي يقصد به ترك المتابعة الإعرابية تنبيها علىٰ معنىٰ أهم لدىٰ الشاعر يجري مع الاستعمال اللغوي الذي يراعي السياق المؤسس علىٰ معرفة قصد المتكلم وحال المخاطب والغرض الذي سيق من أجله الكلام بما يدل علىٰ أن القطع يأتي لمعنىٰ تريده لما فيه من التفنن الموجب لإيقاظ السامع، وتغيير الكلام المسوق لمعنىٰ من المعاني، وصرفه عن سنن السلوك ينبئ عن اهتمام جديد من المتكلم، ويستجلب مزيد رغبة من المخاطب.

أو يكون معطوفا علىٰ المعنىٰ لأنه قال لم يدع، فكأنه قال: "ما بقي من المال إلا مسحتٌ أو مجلَّفُ" فعطف (أو مجلف) علىٰ معنىٰ (مسحتًا) لما كان دالًا علىٰ ما تقدم.

---

(١) الفصول والجمل ١/ ٢٢٥

(٢) ينظر الفصول والجمل ١/ ٩٢/ ٢٢٥

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص٣٨٦، ويروىٰ "مسحتٌ ومجلفٌ" علىٰ المعنىٰ شرح الرضي علىٰ الكافية: ٢/ ٣٥٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٢٠٤. الفصول والجمل ٢/ ٢٥٢

٥- حرص علىٰ استقصاء الأوجه الإعرابية بكل وجه ممكن ساعده علىٰ ذلك حسه اللغوي المرهف ووقوفه علىٰ توجيه مشكل أبيات المعاني عند من سبقه، وبخاصة عند أبي علىٰ الفارسي وابن جني.

وقد سار علىٰ هذه المنازع في جُلّ ما شاكلها من أبيات فقال في الشاهد الذي يليه وهو بيت القطامي:

قفـــي قبـــل التفـــرق ياضُـــبَاعا ولا يـــك موقـــفٌ منـــك الوداعـــا (١)

فقال بعد نسبة الأبيات ومناسبتها وتوضيح الغامض من ألفاظها، والشاهد فيه:" أنه جعل (موقفا)، وهو نكرة اسم (يك) و(الوداع) وهو معرفة الخبر ضرورة لإقامة الوزن، **وحسن الضرورة فيه ثلاثة أوجه:**

أحدها: أن النكرة قد قربت من المعرفة بالصفة.

والثاني: أن المصدر جنس، فمفاد نكرته ومعرفته واحد.

الثالث: أن الخبر هو المبتدأ في المعنىٰ.

ثم ذكر جملة من الشواهد في هذا البيت غير ما ذكر منها:

- أنه أخرج الخطاب في المصراع الثاني مخرج النهي، والمراد به الطلب والدعاء، إذ يحتمل قوله: ولا يك موقفٌ منك الوداعا وجهين:

أحدهما: أن يكون علىٰ الطلب والرغبة كأنه قال: لا تجعلي هذا الموقف آخر وداعي منك.

---

(١) البيت مطلع قصيدة للقطامي من بحر الوافر وهي في مدح زفر بن الحارث، وكان بنو أسد أحاطوا به وأسروه يوم الخابور وأرادوا قتله، فحال زفر بينه وبينهم وحماه وحمله، وكساه مائة ناقة، فمدحه بهذه القصيدة: وهو في ديوانه ص٣١، ومن شواهد سيبويه ٢/ ٢٤٣، وانظر: المقتضب ٤/ ٩٣، وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٤؛ والفصول والجمل ١/ ٣٨ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٩.

والوجه الآخر: أن يكون علىٰ الدعاء كأنه قال: لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع، والراجح الثاني.

- وفيه حذف النون التي هي علامة الرفع للبناء في قوله (قفي) كما تحذف للجزم.
- وفيه عطف المعرب علىٰ المبني، لأنه عطف (ولا يك) وهو معرب علىٰ (قفي) وهو مبني.
- وفيه ترخيم المنادىٰ المعرفة لأنه أراد: يا ضباعة، و"ضباعا": منادىٰ مفرد علم مرخم مبني علىٰ الضمّ المقدّر علىٰ التاء المحذوفة للترخيم، وأبقىٰ الفتحة علىٰ العين علىٰ لغة من ينتظر، والألف: للإطلاق.
- وفيه حذف النون من (يك) استخفافا، وسوغ ذلك كثرة الاستعمال.
- وفيه أن (الياء) في (قفي) فاعلة، وعلامة للتأنيث عند سيبويه"(١).

ورأىٰ في قول الأحوص:

سلامُ الله يَا مطرٌ عليها ... وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ (٢)

أن الضرورة تبيح الرجوع إلىٰ الأصل، والشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول ما لا يفسح لغيرهم، فقال "إن موضع الشاهد في تنوين (مطرٌ) الأولىٰ، وروي أنه ضرورة، وهو منادىٰ علم معرفة، وذكر قول الخليل وسيبويه، والمازني، في تنوينه مرفوعًا، وهو اختيار الفراء، وأما أبو عمر بن العلاء ويونس بن حبيب وعيسىٰ بن عمر، والجَرمي فيروونه "مطرًا" بالنصب والتنوين، **لكون التنوين رده إلى أصله وأصله النصب.**

---

(١) ينظر : الفصول والجمل ١/ ٣٨/ ٤١.

(٢) البيت للأحوص الأنصاري في ديوانه ص١٨٩ من بحر الوافر. ومن شواهد الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٢.

واختار اللخمي ترجيح مذهب الخليل وأصحابه، وذكر تلخيص ذلك "أن الاسم العلم المنادىٰ المفرد مبني علىٰ الضم، لمضارعته الأصوات عند الخليل وأبي عمرو، وعند غيرهما لوقوعه موقع المضمر، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر، فالعلة التي بني من أجلها قائمة بعد فيه، فينون علىٰ لفظه، لأنا قد رأينا من المبنيات ما هو منون، نحو (إيهٍ) و(غاقٍ) وما أشبه ذلك، وليس بمنزلة ما لا ينصرف، لأن ما لا ينصرف أصله الصرف، وكثيرٌ من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة الشعر، ولا غيره...فإذا نون فإنما يرد إلىٰ أصله، والمفرد المنادىٰ العلم لم ينطق به منصوبًا منونًا قط في غير الضرورة الشعرية"(١).

وأرى أنه لا اضطرار والأحوص لم يضطر صناعة، واللغة قد أجازت له أن ينون منصوبا بلا اضطرار، وقد صرح ابن مالك: أن ما يبنىٰ علىٰ الضم يجوز أن ينون لضرورة الشعر، وإذا نون جاز أن يبقىٰ علىٰ ضمه، وجاز أن ينصب، قال ابن مالك:

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا ... مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

ولكنه كان محتقرًا وممتهنًا لزوج أخته، فرفض التسليم عليه، ونونه تنوين تنكير؛ تحقيرًا لشأنه، فكأنه قال له: يا أنكر النكرات؛ توبيخًا وتحقيرًا. ومناسبة القصة تؤكد هذا وتقوّيه(٢)

(١) الفصول والجمل ٢/ ١٦٨/ ١٧٠

(٢) قدم الأحوص الأنصاري البصرة فخطب إلىٰ رجل من بني تميم ابنته، وذكر له نسبه. فجاءه بمن شهد له علىٰ ذلك فزوجه إياها.. وشرطت عليه ألا يمنعها الاتصال بأحد من أهلها وزيارتها لهم، وكان يهوىٰ أخت امرأته ويكتم ذلك، وكان يشبب بها ولا يفصح باسمها، فتزوجها رجل يدعىٰ مطر فتهكم عليه وهجاه، وبعد البيت:

وَلا غَفَرَ الإِلَهُ لِمُنكِحيها ... ذُنُوبَهُمُ وَإِن صَلَّوْا وَصَامُوا
فَإِن يَكُنِ النِكاحُ أَحَلَّ شَيئًا ... فَإِنَّ نِكاحَها مَطَرٌ حَرامُ
فَطَلِّقها فَلَستَ لَها بِأَهلٍ ... وَإِلا شَقَّ مَفرِقَكَ الحُسامُ

وقد قال سيبويه: وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا(١).

• من ذلك أيضا جمع فاعل علىٰ فواعل صفة علىٰ غير القياس في قول الفرزدق:(٢)

وإذا الرجـــال رأوا يزيـــد رأيـــتهم خُضُـــعَ الرقـــابِ نـــواكس الأبصـــار (٣)

ذكر ابن هشام اللخمي أن القياس فيما كان اسمًا علىٰ (فاعل) أن يكسر علىٰ (فَوَاعِل) كـ(قَادِم) و (قَوَادِم)، وما كان نعتًا للمذكر فتكسيره علىٰ (فُعَّلٍ)، و(فُعَّالٍ) كـ (ضاربٍ) فيكسر علىٰ (ضُرَّب) و(ضُرّاب) وكان القياس أن يقول: (نُكَّاس أو نُكَّس)، وما كان لمؤنث فتجمعه علىٰ (فَواعِل) فرقا بين المؤنث والمذكر، كقولك: (ضارِبةٌ) و (ضَوارِبُ).

فقال : "الشاهد من البيت أنه جَمع: (ناكسًا) علىٰ نَوَاكِس، ضرورة... وجمعوا (فاعلا) علىٰ (فواعل) إذا كان لغير الآدميين، وإن كان لمذكر، نحو: (جمل آرك)، علىٰ (أوارك). وهذا مما جاء علىٰ (فاعل) و(فواعل) في المذكر الذي لا يعقل لمضارعته المؤنث من حيث اجتمعا في امتناع الواو والنون منهما، وباب ما كان علىٰ فاعل من صفات المذكر الذي يعقل، أن يكسر علىٰ (فُعَّل) و(فُعَّال) فرقًا بينه وبين مؤنثه، وهو عنده علىٰ غير بابه"(٤).

وحمل سيبويه البيت علىٰ الضرورة الشعرية حيث قال:" كسّر الشاعر ما كان صفة للآدميين علىٰ فَوَاعلَ وإنما الجمع علىٰ (فواعل) ما كان صفة لغير الآدميين،

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ١٣.

(٢) الفصول والجمل ٢/ ٣٥٤

(٣) البيت من الكامل، وهو للفرزدق، في ديوانه "٢٦٦"، والبيت من شواهد: الكتاب لسيبويه: ٣/ ٦٣٣، المقتضب: ١/ ١٢١، الأصول في النحو: ٣/ ١٧

(٤) الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل: ٢/ ٣٥٤ وينظر: الجمل في النحو: ٣٧٦.

مثل: (جمال بوازل)، فلما اضطر الشاعر شبَّه (الرجل) بالجمال، لأنك "تقول: (هي الرِّجال)، كما تقول: (هي الجمال)، فشبه (بالجمال)" (١)

وعلل لذلك المبرد فقال: "لما كان جمع فاعلة فَوَاعِل اجتنبوا مثل ذلك في المذكر، وعدلوا به عن هذا الباب لكثرة أبنية المذكر في الجمع... وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع فاعلا علىٰ فَوَاعِلَ لأنه الأصل"(٢).

وقد ذكر اللخمي رواية أخرىٰ وهي: (نواكسي الأبصار)، والأصل (نواكسين) فحذفت النون للإضافة. (٣).

كما أن للشاطبي موقفا أخرج الشاهد من باب الضرورة جملة وإن كان فيه عمق وبعد، فنقل توجيهًا لابن الضائع في (نواكس) وهو أن يكون صفةً للأبصار من جهة المعنىٰ، لأن الأصل قبل النقل: نواكسٌ أبصارُهُم، والجمع في هذا قبل النقل علىٰ فَوَاعِل سائغ لأنه غير عاقل، فلما نقل تركوا الأمر علىٰ ما كان عليه، لأن المعنىٰ لم ينتقل(٤).

علىٰ أن هناك من النحويين من ذهب إلىٰ أن (فَوَاعِل) في (فاعل) الغالب أصل، وأنه في الشعر سائغ حسن(٥). وقال السيرافي إذا كان (فاعل) لما لا يعقل من المذكر فإنه علىٰ (فواعل)(٦).

---

(١) الكتاب: ٣/ ٦٣٣.
(٢) المقتضب: ١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩.
(٣) الفصول والجمل ٢/ ٣٥٦
(٤) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٧/ ١٨٤.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٣٠١، شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢/ ١٥٣.
(٦) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٣٥٣.

وأرى أن الذي سوغ هذا الجمع بما فيه من كسر للتوقع أمور منها:

١) أن المقام يستدعي هذا الجمع المشتمل علىٰ الواو (نواكس) وما في دلالاتها ورمزيتها علىٰ الإحاطة والشمول، كواو استحوذ وفصاحتها وعمق دلالاتها، فشبه رؤيتهم ليزيد وهم مطؤطئوا رؤوسهم منكسوا أبصارهم إجلالا وهيبة بالنساء في سرعة الخضوع خوفا أو حياء. وكان من طرائق العرب في مخاطاباتهم وما يجري علىٰ ألسنتهم أنه "ربما جاء الشيء من ذلك علىٰ أصله صحيحا غير معل، ليكون دليلا علىٰ الأصول المغيرة"(١). "وما خرج عن أصله إنما جعل تنبيها علىٰ الباقي ومحافظة علىٰ إبانة الأصول المغيرة، وفىٰ هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية فاحفظ هذا ولا تقسه".(٢)

٢) فيما ذكره ابن هشام اللخمي والنحاة قبله إشارة إلىٰ أن العربية قد تفرق بين المباني للتفريق بين المعاني، وأن العرب قد يلجؤون إلىٰ اشتقاق ألفاظهم إذا تقاربت معانيها علىٰ بناء واحد متماثل، وكما تبنىٰ العربية مصادرها علىٰ بناء واحد إذا تقاربت معانيها فإنها قد تعدل بجمع صيغة فاعل علىٰ فواعل لإرادة المبالغة أو إرادة معنىٰ الفعل مع اشتمالها علىٰ إرادة الوصف وهكذا يتضح دور التصريف في إرفاد اللغة بمحصول لغوىٰ يواكب عصورها وأساليبها، وما يستحدث فيها من طرائق للتعبير.

٣) استند ابن هشام اللخمي إلىٰ ظاهرة التشبيه أو المضارعة لتساعده في الحصول علىٰ وجه لما يعالجه، ففسر به صيغة التكسير وقياسها وعلة خروجها عن القياس، واستشهد لذلك بقول العرب وإن كان شاذا في جمع:" فارس علىٰ: فوارس

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جنىٰ ص ٦٦٨ وينظر المحكم ٣ / ٣٨٢ في علة امتناع استحوذ معتلا.

(٢) المنصف لابن جنىٰ ١/ ٢٧٧.

و هالكٌ: هوالكٌ، لأنها صفة لا تقع للمؤنث، فأمِنوا الالتباس"[١].

كما فسر بهذه الظاهرة حذف "أن" من خبر "عسىٰ" ودخولها خبر "كاد" في قول الشاعر:

عسىٰ الكربُ الذي أمسيتُ فيه ... يكون وراءَه فرجٌ قريبُ [٢]

وقول الآخر:

قد كاد من طول البلىٰ أن يمحصا [٣]

فكانت ظاهرة التشبيه هي المقربة لما بَعُد عن الكثير استعمالا، فقد ذكر النحاة أن "الأصل في (عسىٰ) أن يكون في خبرها (أن) لما فيها من الطمع والإشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال، و (أن) مؤذنة بالاستقبال، وأصل (كاد) ألا يكون في خبرها (أن)؛ لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال، إلا أنه قد تشبه (عسىٰ) بـ(كاد)، فينزع من خبرها (أن)"[٤]. وهو ما استدل به الزجاجي في البيت الأول علىٰ أَنْ (عسىٰ) قد تستعمل بغير (أَنْ)، والأجود عنده أن تستعمل بـ (أنْ). وفي البيت الثاني علىٰ أن (كاد) ربما استعملت مع (أَنْ) في الشعر، والأجود فيها أن تستعمل بغير (أَنْ) [٥].

(١) شرح أبيات الجمل: ٥٣٨.
(٢) البيت من الوافر، وقائله هو هدبة بن الخشرم، والبيت من شواهد: الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٥٩، المقتضب: ٣/ ٧٠والفصول والجمل ٢/ ٢٤٥.
(٣) البيت من الرجز لأبي النجم في ديوانه ص١٢٢.و ينظر الفصول والجمل ٢/ ٢٤٥
(٤) شرح المفصل: ٤/ ٣٧٩. بتصرف.
(٥) الجمل في النحو: ٢٠٠-٢٠٢.

وجاء تعليق سيبويه علىٰ البيت الثاني فقال: "وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل، شبهوه بعسىٰ"(١).

قال ابن هشام اللخمي:" الشاهد إسقاط (أن) من خبر(عسىٰ) ضرورة، تشبيها لها ب(كاد)، لأنها لم توغل في المقاربة، وكانت تقتضي التراخي، فلذلك صحبتها أن المخلصة للاستقبال" (٢)

ولابن السيد البطليوسي موقف مغاير في حمل (عسىٰ) علىٰ (كاد) فهو يقول: "وأكثرهم يقول: إنه حذف (أن) من خبر (عسىٰ) علىٰ التشبيه لها (بكاد)، وذكر أن الأحسن عنده؛ أن يقال: إن (عسىٰ) شبهت بـ(لعل)؛ لأن كل واحد منهما رجاء وطمع، كما أنهم ربما أدخلوا في خبر (لعل): أن تشبيها (بعسىٰ)"(٣).

من هنا يظهر أن رؤية ابن هشام اللخمي في الضرورة الشعرية مؤسسة علىٰ ما ذكره سيبويه وعلل له ابن جني وقد ظهر له كثير من أسرارها وبقي منها مواضع ليست بالقليلة تحتاج إلىٰ من يكشف عن مستورها.

كما يظهر أثر الاحتكام إلىٰ علمي العروض والقافية وأثره في توجيه الشاهد النحوي وكيف كان لأحكام حركة الروي أثر في ترجيح وجه علىٰ وجه أو الحكم بأن البيت لا شاهد فيه، وهو منتشر علىٰ نحو واسع في الكتاب.

(١) الكتاب لسيبويه: ٣/ ١٦٠.
(٢) الفصول والجمل ٢/ ٢٤٤
(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٤١.

الفصل الثاني: الأصل والفرع [١]

انطلق ابن هشام اللخمي من عقلية الفقيه اللغوي الذي يدرك أن من سنن العربية العدول عن الأصول وأن كثيرا منها جارٍ علىٰ المجاز والسعة، فرأىٰ أن الأصل في التراكيب اللغوية الذكر، والإظهار، والوصل، والتزام الرتبة ، ولا يُعدل عن هذه الأصول إلا إذا أمن اللبس ،مع شرط الفهم والإفهام في كلٍّ ، فلا حذف إلا بدليل، ولا إضمار إلا عند وجود المفسر، ولا فصل بغير الأجنبي، ولا تقديم وتأخير إلا مع وضوح المعني حيث لا تكون الرتبة واجبة الحفظ.

بيد أنه قبل أن يلج إلى أسرار التراكيب وما فيها من حذف أو فصل أو تأخير لم يغفل دلالة اللفظ عند العرب، وذلك نحو حديثه عن معنىٰ اللفظ في أصل وضعه اللغوي[٢] التي تبين أن هناك جذرا معجميا أصليا منه تنبثق الفروع التي بها تتحدد معاني المفردات واشتقاقها وتأصيلها، وطريقة نطقها، وهجائها، ولهجاتها واستعمالها في الشواهد المختلفة، ومرادفاتها وغير ذلك من المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية. من ذلك حديثه عن (عوضُ) في بيت الأعشىٰ:

رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدىَ أُمٍّ تحالفا ... بأسحمَ داجٍ عوضُ لا نتفرَّقُ [٣]

---

(١) الأصل هو: ما يُفتقر إليه، ولا يَفتقر هو إلىٰ غيره . ، ويقصد بالأصل والفرع عند النحويين: مجموعة الضوابط والقواعد التي وضعها النحاة ، ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية، سماعا كانت أم قياسا أم استصحابا التي تستعمل لاستنباط الحكم . ينظر :التعريفات للجرجاني ص ٤٥، ونظرية الأصل والفرع د/ حسن الملخ ص ١٢.

(٢) والمراد بـ أصل" الوضع " في أبسط تعريفاته " تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني. ينظر: الأصول د/ تمام حسان ص ١٣٦

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشىٰ ميمون بن قيس، وهي في ديوانه ٢٢٥، والفصول والجمل ١/ ٨٢.

فبدأ بنسبة البيت للأعشىٰ والغرض منه في مدح المحلِّق أو المحلَّق وضبطها، وقصتها ومناسبتها، ثم ذكر أن في (أسحم) سبعة أقوال منها: الرماد وكانوا يحلفون به، وقيل: الليل، وقيل أراد الرحم، وقيل: أراد الدم...ثم استبعد قول من قال إنه أراد الرماد، لأن الرماد لا يوصف بأنه أسحم ولا داج وإنما يوصف بأنه أورق، ثم كشف عن موضع شاهدنا مبينا معناه في أصل وضعه واللهجات فيه وأثر اختلاف دلالة اللفظ علىٰ المعنىٰ والإعراب فقال: (عوضُ): صنم كان لبكر بن وائل، وقيل: هو اسم من أسماء الدَّهر، وأصله أن يكون ظرفا لقولهم لا أفعله عوضَ العائضين كما يقال دهر الداهرين، ثم كثر حتىٰ أجروه مجرىٰ ما يقسم به، وأحلوه محله، وهو الشاهد في البيت "فمن جعل معناه أنه صنم لبكر بن وائل، جاز في إعرابه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: "عَوْضُ قَسَمُنا الذي نقسم به".

ويجوز أن يكون في موضع نصب، علىٰ أن تقدَّر فيه حرف الجر وتحذفه، كما تقول: "يمينَ الله لأفعلن"، وهذا أصله.

ويجوز أن يكون في موضع خفض علىٰ إضمار حرف القسم، وهو أضعف الوجوه، ومن اعتقد هذا جعل باء "بأسحم" بمعنىٰ (في)" **ويعني بالأسحم: الليل والرحم، ولا يجوز أن تكون الباء في هذا الوجه للقسم، لأن القسم لم يقع بالأسحم، وإنما وقع ب(عوض) الذي هو اسم للصنم**[1].

وقال: "ومن جعل (عَوْضُ) من أسماء الدهر ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون القسم بـ "عَوْضُ" لا بالأسحم، فيكون الحكم فيه كالوجه الأول المذكور.

---

(١) الفصول والجمل ٢/ ٨٥

والآخر: أن يكون القسم بالأسحم وتكون الباء فيه باء القسم، ويكون عَوْضُ ظرفًا". (١)

وذَكرَ في عَوْضُ ثلاث لغات: (عوضُ) بالضم، و(عَوْضَ) بالفتح، و(عَوْضِ) بالكسر.

وهذه التفصيلات في بيان معنىٰ (عوض) من المواضع التي خالف فيها اللخمي الزجاجي، فالزجاجي استدل بالبيت علىٰ أنه من نادر القسم (٢) بلا تفصيل.

مما سبق يظهر لي ما يأتي:

١) أن لدلالة اللفظ في أصل وضعه ثم ما طرأ عليه من تطور عبر الزمان الغابر أثرا في تحديد معناه وما يستتبع ذلك من أثر في اختلاف وتوجيه الحكم النحوي. ف(عوض) في أصل وضعه (تاريخيا) كان اسما لصنم وفي أصل استعماله بالنقل أو غيره (لغويا ونحويا) كان ظرفا لقولهم لا أفعله عوض العائضين، ثم كثر استعماله في القسم وعدوه من نادر القسم. "فهي كلمة يقسم بها، منقولة من الظرف الذي هو اسم الدهر، إلىٰ معنىٰ القسم، فضُمنِّت معنىٰ حرف القسم" (٣)، كما بين أن تحديد دلالة اللفظ له أثر في تخصيص المعنىٰ فقال: " ومن اعتقد هذا جعل باء "بأسحم" بمعنىٰ (في)" **ويعني بالأسحم: الليل والرحم، ولا يجوز أن تكون الباء في هذا الوجه للقسم، لأن القسم لم يقع بالأسحم، وإنما وقع ب(عوض) الذي هو اسم للصنم**"(٤).

٢) كان لاختلاف اللهجات أثرٌ في إعرابها واختلافٌ في علة بنائها:

---

(١) الفصول والجمل ٢/ ٨٤/ ٨٦

(٢) الجمل في النحو: ٧٤.

(٣) كان هذا من تفسير اللبلي لمعناها في وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: ٣٩٦.

(٤) الفصول والجمل ٢/ ٨٥

قال ابن يعيش: (عوض): " اسم من أسماء الدهر، وهو للمستقبل من الزمان، كما أن (قط) للماضي، وأكثر استعماله في القسم، تقول: "عوض لا أفارقك"، أي: لا أفارقك أبدا، كما تقول: "قط ما فارقتك". و(عوض) مبنية لقطعها عن الإضافة، وفيها لغتان: الفتح والضم، فمن فتح، فطلبًا للخفة، ومن ضم، فتشبيها بـ(قبل) و(بعد)، كما قالوا: (حوثُ)، و(حوثَ)(١).

وعارض ابن خروف كونها للقسم، وذكر أن في (عَوْض) لغتين: الفتح والضم، ونقل عن المازني الكسر، وهي مبنية في موضع نصب علىٰ الظرفية، ولا علة لبنائها، كما أنها ليست بمقسَم به بدليل بنائها، واجتماعها مع المقسَم به في البيت المذكور.(٢)

٣) كان لابن هشام اللخمي أثرٌ في الخالفين فقد نقل عنه أبو حيان في التذييل والتكميل فقال في معنىٰ عَوْضُ أن المراد به القسم بأن (عَوْضُ): صنم كان لبكر بن وائل. وقيل: هو اسم من أسماء الدهر. وإذا كان من أسماء الدهر كان ظرفًا، كقولهم: لا آتيك عوض العائضين، كما تقول: (دهر الداهرين)، ثم كثر حتىٰ أجروه مجرىٰ القسم".(٣) وهو عين ما ذكره ابن هشام اللخمي في كتابه (٤).

٤) كان لابن هشام شخصيته الواضحة فيحكم علىٰ بعض الوجوه بالضعف كما حكم علىٰ الوجه الثالث وهو أن (عوض) يكون في موضع خفض علىٰ إضمار حرف القسم، وهو أضعف الوجوه، **ومنزعه في ذلك الذي أستدلّ له به** : أن إضمار

---

(١) شرح المفصل: ٣/ ١٣٨.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٥١٦-٥١٧.

(٣) ينظر التذيل والتكميل: ٨/ ١١.

(٤) الفصول والجمل ٢/ ٨٥.

الحرف وبقاء عمله لم يستقر في كلامهم وقد قال سيبويه " ليس في كل موضع يضمر الجار "[١] فضلا عن عمله وهو محذوف.

- **مظاهر العدول عن الأصل عند ابن هشام اللخمي :**

توقف ابن هشام اللخمي مليا أمام أصول الكلمات، وبناء التراكيب، وما أصابها من تغيير تتجلىٰ فيه عبقرية العربية ، وأن هذه التغييرات التي تعترىٰ التراكيب بالقلب أو بالحذف أو الإضمار، بالفصل أو بالوصل، بالتقديم أو التأخير أو غير ذلك، إنما هي لمعنىٰ أرادوه ولا يلزم أن يكون كل ما قد نطقت به علىٰ الوجه الأصلي فقد يستعمل الفرع، وإن لم يستعمل الأصل ثم لا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا، ولا الفرع عن كونه فرعا"[٢]. فـ" رب أصل مرفوض وعارض لازم "[٣]، " وقد ترفض الأصول، ويقتصر السماع علىٰ الفروع "[٤].

كما كشف عن كثير من العلائق التي تربط بين تغير المباني، وما يستتبعه من تغير في المعاني، وما أتاحته تلك العلاقات للمفردات من حرية الحركة داخل تراكيبها إذ جعلتها قابلة للحذف والإضمار والتقديم و التأخير وغير ذلك علىٰ حسب ما تقتضيه أغراض المتكلم وطبيعة المتلقي بمعونة القرائن الحالية و المقالية من ذلك ما يلي:

---

(١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ١٦٦.

(٢) الإنصاف للأنباري ص ٢٤١

(٣) شرح الكافية للرضي ٣ / ١٥.

(٤) ينظر المنصف لابن جنىٰ ٢/ ٣٢٤ وباب ما تقلب فيه تاء "افتعل" عن أصلها، ولا يتكلم بها علىٰ الأصل البتة.

الحذف والتقدير [١]، إذ عول عليه كثيرا، وخصه بشواهد عدة بسط فيها حديثه عما حذف من الجمل والأسماء و الحروف اختصارا أو لكثرة الاستعمال أو لغيرهما مما تقتضيه الصناعة النحوية حسب المقام والسياق من ذلك ما يلي :

- **حذف العائد من بدل الاشتمال :**

قال الشاعر:

لقد كانَ في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تُقَضَّىٰ لُبانَاتٌ ويَسْأَمُ سائِمُ [٢]

ذكر ابن هشام البيت ومناسبته وقصته وشرح مفرداته وأثر اختلاف الرواية في بعض مفرادته، فقد روي تُقَضَّىٰ، وتَقَضَّىٰ، فمن روىٰ تقضىٰ – بفتح التاء– كان اسما. و ذكر النحاة أن الشّاهدُ فيه: (في حولٍ ثواءٍ) حيث أبدل (ثواء) من (حول) بدل اشتمال، وحذف الضّمير الّذي يجب أن يتّصل ببدل الاشتمال، وسهّل حذفه علم المخاطب به وإرشادُ الكلام إليه، إذ لا بدّ في بدل الاشتمال من عائدٍ يربِطه بالأوّل، وتقديره في ذلك (ثواء فيه)، فالضمير في ثويته عائد علىٰ ثواء والضمير العائد علىٰ المبدل منه مقدر وتقديره: (ثويته فيه) أي في الحول، و من سنن العربية أنهم قد يستغنون عن لفظ الضمير بظهور معناه. [٣].

---

(١) الحذف "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترىٰ به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن" كما ذكر الإمام عبد القاهر في دلائل الإعجاز ص ١٤٦، وعده ابن جني في الباب الذىٰ وسمه بشجاعة العربية، ينظر: الخصائص لابن جنىٰ ٢ / ٣٦٢.

(٢) البيت من الطويل وهو للأعشىٰ. وهو في ديوانه ص٧٧ وهو من شواهد: الكتاب: ٣/ ٣٨، المقتضب: ١/ ٢٧، ٢/ ٢٦ والفصول والجمل ٢/ ١٣ / ٢١، وقد فصله ابن هشام تفصيلا، والثواء: الإقامة، واللبانات: الحاجات، وهي كناية عما قضىٰ معها من المآرب ولذات المواصلة.

(٣) ينظر: الفصول والحمل ٢/ ١٧/ ١٩ تمهيد القواعد: ٧/ ٣٤٠٠. شرح المفصل: ٢/ ٢٦١.

واختلفوا في عود الضمير في ثويته، فذهب ابن هشام اللخمي إلىٰ أن "الهاء من (ثويته) عائدة علىٰ (الثواء)، فإذا عادت علىٰ (الثواء) كانت مصدرية، وقيل إنها عائدة علىٰ الحول، وهو الأقوىٰ، فإذا كانت عائدة علىٰ الحول كانت مفعولة علىٰ **السعة**، لأن الأصل في ثويته (ثويت فيه) فاتسع بحذف الحرف، وإنما قال إنه الأقوىٰ لأن بدل البعض وبدل الاشتمال لابد فيهما من ضمير يعود علىٰ المبدل منه، وبدل الاشتمال أكثر ما يكون بالمصدر، وذكر اللخمي وجها آخر في (ثواءُ) وهو النصب(١)، وليس فيه شاهد علىٰ ذلك، لكونه منصوبًا علىٰ المصدرية أو علىٰ أنه المفعول من أجله، وذكر وجه الرفع في (ثواءُ) علىٰ أنه اسم (كان) وضعفه اللخمي.

وذهب ابن سيده إلىٰ أن الهاء في(ثويتُه) يجوز أن تكون راجعة إلىٰ (الثواء) وإلىٰ (الحول) فمن جعلها راجعة إلىٰ (الثواء)، **فليس هناك حذف**؛ لأنَّها في موضع المصدر، والمصدر مفعولٌ صحيحٌ(٢) لا يقدر معه حذف حرف الجرِّ، ومن ردها إلىٰ الحول قدَّر حذف حرف الجرِّ، لأنَّه ظرفٌ كأنه قال: (ثويت فيه)، وذلك لأن الظّروف لا بد معها من (في)، إمَّا ظاهرةٌ، أو مضمرةٌ، لأن الظرف مفعولٌ فيه ليس بمفعولٍ صحيحٍ(٣).

ورده ابن السيد حيث قال: "وقد قال بعض من شرح أبيات الجمل من شراح عصرنا، إن الهاء من (ثويته) يجوز أن تعود إلىٰ (الثواء)، ويجوز أن تعود علىٰ (الحول)، وذلك خطأ، لأنه إذا أعاد هاء (ثويته) علىٰ الحول، بقي الموصوف لم يعد

---

(١) الفصول والجمل: ٢/ ١٩

(٢) أي غير مقيد بحرف كالمفعول به، والمفعول معه، والمفعول له، والمفعول من أجله، فالمفعول الصحيح هو المصدر لأنه غير مقيد بـ"في"، ولا غيرها من الحروف.

(٣) شرح أبيات الجمل: ١١٤.

إليه من الجملة التي هي صفة عائد، وإذا جعلها عائدة علىٰ (ثواء) بقي المبدل منه لم يعد إليه من المبدل عائد، فلا بد من تقدير ضمير آخر كما قلنا"[١].

فنجد أن ابن هشام اللخمي قد وجَّه (الثواء) علىٰ اختلاف الرواية فيها والحذف والتقدير في أغلب التوجيهات فاش، كما أن له في كل مسألة رأيا فقد يتابع ابن السيد وقد يخالفه وقد يتوسط مجوزا الرأيين، فقد خطأ ابن السيد ما ذكره ابن سيده من عودة الضمير في (ثويته)علىٰ (الحول)، وهي عنده عائدة علىٰ (ثواء)، بينما جوَّز ابن هشام اللخمي عودة الهاء علىٰ (ثواء) ولكن الأقوىٰ عنده عودتها علىٰ (الحول).

- **حذف حروف الجر والقسم :**

قال الشاعر :

أمرتــك الخيــر فافعــل مــا أمــرت بــه فقــد تركتــك ذا مــال وذا نشــب [٢]

استشهد النحاة بالقرينة العقلية علىٰ جواز حذف حرف الجر من الفعل المتعدي وبخاصة فيما استعمل فيه الحذف مسموعا عن العرب. وأصله: أمرتك بالخير، فحذفت الباء، فانتصب، لأنَّ (أمر) يتعدىٰ بنفسه إلىٰ مفعول واحد وإلىٰ ثان بالباء لأن الأمر في (أمرتك) لا يصل إلىٰ المأمور به إلا بحرف، وبين سيبويه [٣] أنّ حذف حرف الجرّ ليس كثيرا في كلام العرب، وإنما يتكلم به بعض العرب، وليس كلّ ما كان متعدّيا بحرف جرّ جاز حذفه إلا ما كان مسموعا من العرب.

---

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل: ١/ ٣٣، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٧/ ٩١.

(٢) البيت لعمير بن معدي كرب في ديوانه: ص ٦٣ وهو من بحر البسيط، وهو من شواهد الكتاب لسيبويه ١/ ٣٩-٤/ ١٩، الأصول في النحو: ١/ ١٧٨، والفصول والجمل ٢/ ٢١ الخزانة ١/ ١٦٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٨.

وعدَّ ابن جني حرف الجر المحذوف إذا دلَّ عليه دليل في حكم الملفوظ به(١)، وأجاز بعضهم أن يُحكم باطراد حذف حرف الجر، والنصب فيما لا لَبْسَ فيه إذا كان الفعل يتعدّىٰ إلىٰ اثنين أحدهما بنفسه والآخر بواسطة حرف الجرّ، إنْ تعيّن الحرف، وتعين موضعه، ورده ابن مالك إلىٰ السماع فقط (٢).

وعلىٰ هذا سار ابن هشام اللخمي فقال: "أمرتك الخير" وأصله "أمرتك بالخير" لأن الأمر إنما يكون بشيء، ودليل تقدير حرف الجر قوله: "فافعل ما أمرت به" وذلك لأن الإضمار يرد الأشياء إلىٰ أصولها، وسوغ الحذف والنصب أن الخبر مصدرٌ يحسن(أن) وما عمل فيه في موضعه، و(أن) يحذف معها حرف الجر كثيرًا، وتقول (أمرتك أن تفعل) أي بأن تفعل، وعجبت أن تفعل، أي من أن تفعل، فيحسن الحذف في هذا لطول الاسم ويكثر، فإذا وقع موقع (إنَّ) مصدرٌ شبه به فحسن الحذف"(٣).

وفي قول الشاعر:

فقلتُ يمينَ الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسي لديكَ وأوصالي (٤)

حذف وتقدير للفعل وللخافض في باب القسم، فقد ذكر ابن هشام اللخمي أن الشاهد في البيت " نصب " يمينَ الله" بفعل مضمر، كأنه قال أحلف بيمين الله فلما سقط الخافض تعدىٰ الفعل فنصب، ويحتمل أن يكون التقدير "أعظم بيمين الله"

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٨٥.

(٢) الجمل: ٢٨شرح التسهيل: ٢/ ١٥٠، همع الهوامع: ٣/ ١٦.

(٣) الفصول والجمل ٢/ ٢١، ٢٢

(٤) البيت من الطويل وهو في ديوان امرئ القيس ١/ ١٣٧ والبيت من شواهد الكتاب: ٣/ ٥٠٤، معاني القرآن للفراء: ٢/ ٥٤، المقتضب: ٢/ ٣٢٦، الأصول: ١/ ٤٣٤ الجمل: ٧٢-٧٣. والفصول والجمل ٢/ ٤٧.

لأن القسم باب تعظيم، ويحتمل أن يكون مفعولا ثانيا لـ (أُلزِمُ) كما ذكر أبو القاسم(١)، فيكون التقدير: (أُلزم نفسي يمينَ الله) فيكون (نفسي) المفعول الأول، ويكون (يمين الله) المفعول الثاني" (٢).

وقد أجاز بعضهم نصبه علىٰ المصدر، وليس بالمصدر، ولكنه وضع في موضع المصدر. واستشعر ضعف هذا الإعراب فقال: ونصبه علىٰ أنه مفعول أحسن، لأنه اسم من أسماء القسم، ووضع الاسم موضع المصدر قليل.

ويجوز: (يمينِ الله) بالخفض علىٰ حذف باء القسم وإبقاء عملها، وهو أضعف الوجوه.

ومن رفع فعلىٰ الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: "يمين الله لازم لي، وحذف الخبر مطرد في باب القسم، وفي باب لولا لأن الجواب يسد مسده".(٣)

من خلال ما ذكر يظهر لي:

أن ابن هشام اللخمي قلب فكره في كل ما تحتمله الأوجه الإعرابية منطلقا من الحذف والتقدير باعتباره مسلكا قياسيا عند النحاة تستلزمه الصناعة النحوية ويقتضيه الفكر النحوي فقَبِل الروايات جميعا (نصبا ورفعا وجرا) في (يمين) ووجَّه إعراب النصب بأربع توجيهات إما منصوبة علىٰ نزع الخافض أو مفعول به لفعل التعجب علىٰ رأي الكوفيين أو مفعولا ثانيا لفعل محذوف تقديره ألزم، أو منصوبة نصب المصدر، وضعف الوجه الأخير لقلته لأن حمل نحو سبحان كعلم للتسبيح وإجراؤه مجرىٰ التسبيح قليل والحمل علىٰ الأكثر أولىٰ من الحمل علىٰ الأقل.

---

(١) الجمل ٧٣ وفيه ويروىٰ (يمين ويمين رفعا ونصبا).

(٢) الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل: ٢/ ٧٤/ ٧٧

(٣) الفصول والجمل ٢/ ٧٦

أما وجه الرفع فرفعه علىٰ تقدير: قسمي يمينُ اللهِ علىٰ الابتداء والخبر وقد قال في ذلك سيبويه: " فهذه الأشياء فيها معنىٰ القسم، ومعناها كمعنىٰ الاسم المجرور بالواو، وتصديق هذا قول العرب: عليَّ عهد الله لأفعلن. فعهد مرتفعة وعليَّ مستقر لها. وفيها معنىٰ اليمين"(١). وفسَّر السيرافي قول سيبويه بأنه أراد، رفع اليمين كما رفع (لعمر الله)، وأضمر، يمين الله قسمي، وهو مثل: لعمرُ الله لأفعلنّ. (٢)

أما وجه الجر علىٰ تقدير حذف باء القسم وإبقاء عملها، فهو أضعف الوجوه، لأنه يؤدي إلىٰ إضمار الجار وإبقاء عمله من غير عوض، ومن القائلين بذلك الأعلم وابن هشام اللخمي، وهو جائز عند الكوفيين لأنهم يختارون تركه علىٰ حاله من الخفض بإضمار حرف القسم، خلافا للبصريين الذين لا يجيزون إلا مع اسم الله، لكثرة الاستعمال.

وذكر ابن مالك أن المقسم به إذا حذف جاره بلا عوض ولم ينو المحذوف جاز نصبه كائنا ما كان(٣) وهو مذهب البصريين (٤).

• كما ذكر أن من نهج العرب أنهم قد يحذفون بعض الكلمة اختصارًا وإيجازًا، إذا كان فيما بقي دليلًا علىٰ ما أُلقي، فينقصون بعض الحروف إذا لم يكن فيه لبس وحصلت الإفادة، كما في شواهد الترخيم الذي يكون بحذف الحرف الأخير من الكلمة، وإبقاء الحركة كما هي، علىٰ أن من العرب من يغير حركة ما بقي من الاسم المرخم علىٰ الضم. ومنه ما استشهد به ابن اللخمي من قول حسان:

---

(١) الكتاب لسيبويه: ٣/ ٥٠٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٢٤٣.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٠.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٣٠٨٠) والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ٣٤٨)

حارِ بن كَعْب أَلا أحلامَ تزجركم عنّا وَأَنْتُم من الجُوف الجماخيرِ [١]

وذكر أن الشاهد " ترخيم (حارث) في "حارِ"، والأصل: يا حارثُ، فحذف حرف النداء، ورخَّمَ المنادىٰ ، ويجوز فيه يا (حارُ) برفع الراء علىٰ اللغة الثانية" [٢]

- كما قد يحذف فعل الشرط وجوابه إذا دل عليه دليل من ذلك قول الشاعر

فإن المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما [٣]

قال ابن هشام اللخمي: الشاهد من البيت: "حذف الفعل بعد (أينما) لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك تفعل العرب تحذف من الكلام أشياء إذا كان في الذي أبقوه دليلا علىٰ الذي حذفوه"[٤].

وقد يكون في البيت الواحد حذف وفصل وتقديم أو تأخير يستلزم ذلك المعنى والإعراب كما في الفصل بين كم ومعمولها في قول الفرزدق :

كمْ عمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حلبت علىَّ عِشَاري [٥]

ذهب الزجاجي(٦) إلىٰ أن (كم) استفهامية، ونص ابن هشام علىٰ أن (كم) خبرية

---

(١) البيت لحسان بن ثابت، يهجو الحارث بن كعب، وهم رهط النجاشي، وكانت بينهم مهاجاة. الجوف: جمع أجوف، وهو العظيم الجوف. الجماخير: جمع جمخور كعصفور، وهو: الضعيف. ينظر: ديوان حسان ١/ ٢١٩، الكتاب: ١/ ٢٥٤ وشرح أبيات المغني ٢/ ٨٤، واللسان: جمخر، و«المحكم والمحيط الأعظم» (٧/ ٥٦٢)

(٢) الفصول والجمل ٢/ ١٩٩

(٣) البيت من المتقارب، وقائله هو النمر بن تولب العكلي، وهو في ديوانه ص١١٦والبيت من شواهد: شرح كتاب سيبويه: ١/ ٢٣٩، والفصول والجمل ٢/ ٣٠٧ شرح الرضي علىٰ الكافية: ٤/ ٤٠٢.

(٤) الفصول والجمل: ٢/ ٣٠٩.

(٥) البيت من الكامل، البيت للفرزدق، في ديوانه: ٣١٢، وهو من شواهد: الكتاب لسيبويه: ٢/ ٧٢، والمقتضب: ٣/ ٥٨، وشرح كتاب سيبويه: ٢/ ٤٠١، والفصول والجمل ٢/ ١٤٢.والفدعاء: من الفدع وهو الفدع في الكف زيغ بينها وبين عظم الساق.

(٦) الجمل في النحو: ١٣٨.

في الأوجه الثلاثة، لأن البيت يروىٰ في (عمة) بالرفع والجر والنصب ، والنصب بها كثير، وشبهت الخبر بالاستفهام، ونَصَبَ بها كما ينصب بعد العدد، وهو مذهب سيبويه (١) **وهي أحد الأبيات التي نسب الزجاجي فيها للوهم احتكاما إلى المعنى** فقال: "من روىٰ (عمةٍ) بالخفض كانت (كم) مبتدأة وخبرها: قد حلبت علىَّ عِشَاري، فموضع الجملة رفع، و(عمة) مخفوضة بإضافة (كم) إليها، وأراد: كم عمة لك يا جرير وخالة لك، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، **فالفصل بين كم وخبرها قائم**، لأن الكوفيين " يخفضون ما بعد(كم) في كل حال بمن، فإن أظهرتها فهي الخافضة وإن حذفت وخفضت فهي مقدرة، فلذلك فصلوا بين (كم) وبين المخفوض» (٢)، ومن روىٰ بنصب (عمةً) كان حكمها كذلك وكان انتصاب (عمةً) علىٰ التمييز، ومن رفع (عمةٌ) كانت (كم) ظرف زمان، وارتفعت (عمة) بالابتداء، ثم رجح وجه الخفض ورجح كونها خبرية، لأن الشاعرهاجٍ، والهاجي يخبر ولا يستفهم، والاستفهام ليس فيه مدح ولا ذم فقال " والخفض أبلغ في الهجو، وذلك لأن وجه الخفض يدل علىٰ أنه كان له عمات وخالات أجيرات، ممتهنات غير مكفيات، كما أن وجه الخفض لم يخرج عن بابه ولا حمل علىٰ غيره، وأما وجه الرفع فيدل علىٰ أن له عمة واحدة وخالة واحدة حلبت له عشارة، ومن هنا كان هو الأضعف في الهجو"(٣)،

وعدها من جملة ما استشهد به أبو القاسم علىٰ غير ما استشهد به سيبويه.(٤).

---

(١) الكتاب لسيبويه: ٢/ ٧٢

(٢)شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٩٣ .

(٣) الفصول والجمل ٢/ ١٤٤

(٤) الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل: ١/ ١٦٦.

وفي قول عمر بن أبي ربيعة :

وكـم مـالِئٍ عيْنَيْـه مـن شـيء غيِـره إذا راح نحـوَ الجمـرةِ البـيضُ كالـدُّمَىٰ [1]

ذكر أن (كم) خبرية وهي في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير (لا يفيد بنظره شيئا) فالجملة المحذوفة في موضع الخبر، وجواب إذا محذوف سد مسد الكلام المتقدم، وتقديره: إذا راح نحو الجمرة البيض كالدمىٰ ملأ عينيه، ف (ملأ) هو الجواب، ودل مالئ علىٰ ملأ، وهو العامل في إذا، والكاف في (كالدمىٰ) في موضع رفع علىٰ الصفة من البيض، لأن الألف واللام للجنس، وليست للعهد.[2]

ثم ذكر أن "(راح) من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر ولا تستعمل تامة وأن (البيض) اسم راح، والخبر في الظرف المتقدم والتقدير: إذا راح البيض كالدمىٰ مستقرات نحو الجمرة أو كائنات، فالعامل في الظرف الاستقرار المحذوف أو الكون"[3].

ومن شواهد الحذف والإضمار المؤسس على عامل معنوي وهو القطع قول خرنق:

لا يبعَـدَنْ قـومي الـذين هـمُ سـمُّ العُـداة وآفـةُ الجُـزْرِ

---

(١) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٣٣٤، وللبيت قصة ذكرها ابن السيد في: الحلل في شرح أبيات الجمل» (ص١٩) مطلعها:

«هذا الشعر قاله عمر بن أبي ربيعة في بنت مروان بن الحكم، وكانت قد حجت وأحبت أن تراه، وخشيت أن يتغزل بها فيفضحها، فدست إليه امرأة ساقته في الليل معصوب العينين؛ لئلا يعلم إلىٰ أين يحمل» ويروىٰ (البيض) بالرفع وهو المشهور، ويروىٰ (البيضِ) بالخفض علىٰ البدل من (شيء)، كأنه قال: وكم مالئ عينيه من البيض كالدمىٰ.

(٢) الفصول والجمل ٢/ ٩٤

(٣) الفصول والجمل ٢/ ٩٤

النـــــازلين بكـــــل مُعتـــــرَكٍ والطَّيِّبـــــون معاقـــــدَ الأَزْرِ [١]

استشهد به ابن هشام اللخمي علىٰ أن الشاهد "نصب (النَّازِلينَ) بإضمار فعل، ورفع (الطَّيِّبُونَ) علىٰ إضمار المبتدأ، لما في ذلك من معنىٰ المدح، مع جواز العكس في ذلك، فترفع (النَّازِلينَ) وتنصب (الطَّيِّبُونَ)، وجائز رفعهما معًا، ونصبهما معًا، وموضع الاستشهاد هو البيت الثاني، في كونه شاهدا علىٰ القطع، فيكون النصب علىٰ إضمار (أمدح) أو الرفع بإضمار (هُمْ)". [٢] وهو في هذ الفهم تابع لسيبويه الذي عقد في كتابه عدة أبواب متصلة للقطع ابتدأها بباب ما ينتصب علىٰ التعظيم والمدح ثم أتبعه بما يجري من الشتم مجرىٰ التعظيم وما أشبهه، موضحا أن هذا القطع يجري مع الاستعمال اللغوي الذي يراعي السياق المؤسس علىٰ معرفة قصد المتكلم وحال المخاطب والغرض الذي سيق من أجله الكلام، وأنه ليس كل تركيب يحسن فيه التعظيم والمدح،... فاستحسن من هذا ما استحسن العرب وأجزه كما أجازته "[٣].

إلا أن اللافت للنظر هو فقه ابن هشام اللخمي لمراتب العمل قوة وضعفا فأعرب (معاقد) بالنصب علىٰ **التشبيه بالمفعول به**، وقال إنه من باب الحسن الوجه أي من باب الصفة المشبهة باعتبارها عاملا من الدرجة الثالثة لأن الصفة المشبهة تعمل بالحمل علىٰ اسم الفاعل ، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل، ولم يجز كونه مفعولا، لأن (طاب) غير متعدٍّ، مخالفا ما ذهب إليه الكوفيون في جواز النصب علىٰ التمييز، بكون التمييز لا يكون إلا نكرة، وهذا معرفة، فتابع بذلك مذهب البصريين، كما ذكر

(١) البيتان من بحر الكامل، وهما لخرنق بنت هفان القيسية في ديوانها: ١/ ٦١، وهو من شواهد الكتاب: ٢/ ٥٨، ١/ ٢٠٢، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ١٠٥، والفصول والجمل ٢/ ٣

(٢) ينظر :الفصول والجمل ٢/ ٣، الكتاب: ٢/ ٥٨، ٦٤ الجمل للزجاجي: ص١٥ .

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ٦٩.

عدم إجازة حمله علىٰ نية الانفصال بكون (معاقد) إما أن يكون جمعا لـ(معقِد) بكسر القاف وهو الموضع، أو جمع (معقَد) بفتح القاف وهو المصدر، وأجمع النحويون علىٰ أن إضافة المصدر والموضع محضة، لا ينوىٰ به الانفصال.(١) وهو ما يكون في إعمال الصفة المشبهة.

مما سبق يتضح أن للصناعة النحوية أصولا مطَّردة، وقواعد يحتكم إليها، وهذه الأصول المطردة مختلَف في معيار الاطِّراد فيها قلة وكثرة، مما أثمر خلافًا في التقعيد والقياس، مما أثمر تجاذبًا في بعض المسائل النحوية بين الجواز والمنع، أو تعدد الأوجه الجائزة التي بدت مظاهره في مسائل شتىٰ من هذه الصور القلب في جعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً، ويبدو أن ابن هشام اللخمي قد تابع ابن السيد في رأيه " أن القلب كثير في الكلام المنثور والشعر المنظوم(٢). وهو مخالف لما ذكره أكثر النحاة من اختصاصه بالشعر فقط. فذكر مدللا لذلك بشواهد عدة بسط فيها القول مع تقييده لجواز القلب بوضوح المعنىٰ وأمن اللبس من ذلك وهو ما يأتي له مزيد إيضاح في الفصل القادم، الذي عنونته بتجاذب اللفظ والمعنىٰ وأثرهما في توجيه الشاهد الشعري عند اللخمي .

(١) الفصول والجمل ٢/ ١٠، وينظر الحلل في شرح أبيات الجمل: ٣٧.
(٢) رسائل في اللغة: ١/ ٦٤.

الفصل الثالث:

تجاذب اللفظ والمعنى وأثرهما في توجيه الشاهد الشعري عند اللخمي

من المسائل الشائكة التي يبدو لي أنها مازالت بحاجة إلىٰ دراسة دقيقة مستفيضة علاقة اللفظ بالمعنىٰ وأثرها في إعراب وتوجيه المشكل من الشعر، وهي أحد المنازع التي دعت إلىٰ التسجيل والتقييد عند ابن هشام اللخمي، فمن النحويين من رأىٰ أن **النحو صناعة لفظية**، وأن "المعنَيَيْن إذا تساويا في اللفظ والمعنىٰ، كان إتباع اللفظِ اللفظَ أولىٰ بالاختيار"(١).

وفي الوقت ذاته نجد عنايتهم بالمعنىٰ والوقوف علىٰ أسراره عندهم هو أصل الأصول في الصنعة النحوية، فقد ذكر ابن جني أن مما يدل علىٰ اهتمام العرب بمعانيها وتقدمها في أنفسها علىٰ ألفاظها أنهم "أخلُّوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية، ووقَّرُوا المعنىٰ ورجبوه؛ لشرفه عندهم وتقدمه في أنفسهم، فرأوا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنىٰ يسيرًا سهلا وحجمًا محتقرًا» (٢).

وله رأي مقيد لهذا في باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين(٣) مما يستلزم قراءة كل ما يتعلق بقضية ما من مظانها المختلفة للحكم عليها حكما كليا

---

(١) ففي قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴿١١﴾﴾ [سورة الطلاق:١١]. رَاعَىٰ اللَّفْظَ أَوَّلًا فِي مَنْ الشَّرْطِيَّةِ، فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ فِي يُؤْمِنْ، وَيَعْمَلْ، ويُدْخِلْهُ، ثُمَّ رَاعَىٰ الْمَعْنَىٰ فِي خالِدِينَ، ثُمَّ رَاعَىٰ اللَّفْظَ فِي قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ فَأَفْرَدَ. وَاسْتَدَلَّ النَّحْوِيُّونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَىٰ مُرَاعَاةِ اللَّفْظِ أَوَّلًا، ثُمَّ مُرَاعَاةِ الْمَعْنَىٰ، ثُمَّ مُرَاعَاةِ اللَّفْظِ. – البحر المحيط في التفسير» (١٠/ ٢٠٤): و«شرح كتاب سيبويه» (١/ ٣٩٦).

(٢) ينظر: الخصائص» (١/ ٢٢٢/ ٢٢٥).

(٣) الخصائص» (١/ ٣٤٣)

يكون أقرب للصواب قال فيه: "هذا في كلام العرب كثير فاش والقياس له قابل مسوغ، وذكر أن قولهم: مررت بزيد وما كان نحوه يجوز أن تعطف علىٰ مجموعهما بالنصب كما تعطف علىٰ الجزء الواحد في نحو قولك: ضربت زيدًا وعمرًا... وليس كذلك تقديرك الباء في نحو: مررت بزيد تارة كبعض الاسم وأخرىٰ كبعض الفعل من قبل **أن هذه إنما هي صناعة لفظية يسوغ معها تنقل الحال وتغيرها فأما المعاني فأمر ضيق ومذهب مستصعب**، ألا تراك إذا سألت عن زيد من قولنا: قام زيد سميته فاعلا وإن سألت عن زيد من قولنا: زيد قام سميته مبتدأ لا فاعلا وإن كان فاعلا في المعنىٰ. وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاختلفت السمة" .(١)

وفي المخصص لابن سيده «علىٰ أَن عِنَايَتَهُم بِالْمَعْنَىٰ آكَدُ من عِنَايتهم بِاللَّفْظِ وَإِذا كَانَ ذَلِك كَذَلِك وَكَانَ التَّضعِيف إِنَّمَا أصلُه للمَعْنَىٰ فيَمْتَنِع أَن يكون تضعِيفها للإِلْحاق لانْصِراف العَرَب بِتَضْعِيف الْعين عَن الإِلْحاق إِلَىٰ الْمَعْنىٰ إِذْ كَانَ الْإِلْحَاق صَناعةً لفظِيَّة لَا معنويَّة» (٢)

علىٰ أن هناك إجماعا شبه منعقد علىٰ أن الأصل في التراكيب مراعاة اللفظ والمعنىٰ معا، لأن ما اجتمع فيه اللفظ والمعنىٰ كان أقوىٰ في الدلالة، وقد ذكر سيبويه في بعض شواهده في باب التنازع أن سبب رجحان إعمال الفعل الثاني أنه عمل في اللفظ

---

(١) «الخصائص» (١/ ٣٤٣):

(٢) المخصص (٢/ ٣٤٦) «الإلحاق صناعة لفظية يلزم فيها المساواة بين الملحق والملحق به حروفا وحركات وسكونا، فلو أدغم الملحق زالت المساواة المذكورة وبطل الالحاق، وإنما قلنا: إنه صناعة لفظية؛ لأن الغرض من الإلحاق أن يعامل الملحق معاملة الملحق به في الجمع والتصغير وغير ذلك من التصاريف اللفظية» وينظر «شرحان علىٰ مراح الأرواح في علم الصرف» (ص٨٣).

والمعنىٰ معا بخلاف الأول [١]، ولا يُعدل عن ذلك إلا عِنْد تعذر الأَصْل، أَو عِنْد اقْتِضَاء أَمر معنوي لذَلِك، **وذهب آخرون إلى أن" العمل والإعراب ليس صناعة لفظية إلا إذا ارتبط معناه به**، فإذا كان عمل المصادر والأفعال والصفات في الظروف مما لا خلاف فيه بين النحويين غاية الأمر أنه ليس كل فعل أو وصف يتقدم الظرف أو الجار والمجرور يكون صالحًا للعمل في الظرف أو الجار والمجرور، إنما يعمل الفعل أو الوصف في الظرف إذا ارتبط معناه به، فكم من أفعال وأوصاف تقدمت الظروف، ولا تصلح للعمل فيها؛ لأن معانيها غير مرتبطة بهذه الظروف. وقد مثل ابن هشام لهذا النوع بأمثلة كثيرة في الباب الخامس، في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض علىٰ المعرب من جهتها... "[٢]

ومن ذلك العامل في (إذ) من قوله تعالىٰ: ﴿* إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوۡمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيۡهِمۡۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ إِذۡ قَالَ لَهُۥ قَوۡمُهُۥ لَا تَفۡرَحۡۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَرِحِينَ ٧٦﴾ [سورة القصص:٧٦].

---

(١) قال سيبويه في قول الشاعر:

ولَقَـــدْ أَرَىٰ تَغْنَـــىٰ بـــه سَـــيْفانَة تُصْـــبِىٰ الحَلِـــيمَ ومثلُهـــا أَصْـــبَاهُ

أعمل " تغني "، ولو أعمل " أرىٰ " لقال " سيفانة ". والسيفانة: المهفهفة الممشوقة، ومثلها أصباه يعني: مثل السيفانة أصبىٰ الحليم. فالفعلُ الأوّل في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنىٰ وغيرُ مُعْمَلٍ في اللفظ، والآخِرُ مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنىٰ» ينظر: الكتاب لسيبويه» (١/ ٧٧)، وشرحه للسيرافي(١/ ٣٦٧). ومن ذلك قول المبرد في «المقتضب» (٣/ ٩٨): «بَاب (كَانَ) من أَن الذي يَقع بعْدهَا ابْتِدَاء وَخبر فَإِذا قَالَ: الكائنة، فوصل الضَّمِير ب (لَكَانَ) – فقد ذهب في اللَّفْظ مَا يقوم مقَام الِابْتِدَاء، وَهُوَ فِي الْمَعْنىٰ مَوْجُود فاخترنا الأول؛ لِأَن لَهُ اللَّفْظ وَالْمعْنَىٰ».

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١/ ١٢٨): (المغني ٢: ١١٩ – ١٢٢).

قال الزمخشري «ومحل (إذ) منصوب بتنوء». وتعقبه أبو حيان بقوله: «وهذا ضعيف جدًا: لأن إثقال المفاتح العصبة ليس مقيدًا بوقت قول قومه: لا تفرح"(١).

وقد تتجاذب المعاني والإعراب وقد ذكر ابن جني "أن هذا موضعٌ كان أبو علي -رحمه الله-يعتاده، ويلم كثيرًا به، ويبعث علىٰ المراجعة له، وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنىٰ متجاذبين: هذا يدعوك إلىٰ أمر، وهذا يمنعك منه. فمتىٰ اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنىٰ وارتحت لتصحيح الإعراب". (٢)

وقد أثار ذلك تساؤلات عند النحويين في مواضع شتى من ذلك:

- هل يجُوزُ أن يُراعَىٰ أصلُ المفعولِ القائم مقام الفاعلِ، فيتبع لفظهُ تارة وموضعهُ أخرىٰ، فيقال: ضُرِبَتْ هندٌ العاقلة بنصب العاقلة باعتبار المحلِّ، ورفعها باعتبار اللفظ، أمْ لا؟ مذهبان، المشهور مراعاة اللفظ فقط (٣).
- وهل يجوز في تابع(غير) المستثنىٰ بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنىٰ؟ تقول: "قام القومُ غيرَ زيد وعمرو، وعمرا"، فالجر علىٰ اللفظ، والنصب علىٰ المعنىٰ؛ لأن معنىٰ "غير زيد": "إلا زيدا"، وتقول: "ما قام أحد غير زيد وعمرو"، بالجر والرفع؛ لأنه علىٰ معنىٰ: إلا زيد» (٤).
- وفي باب الاشتغال في نحو: "زيدًا ضربتُه"، فإنّه يجوز في "زيد" وما كان مثلَه أبدًا وجهان: الرفعُ والنصبُ، فالرفع بالابتداء، والجملةُ بعده الخبرُ، وجاز رفعُه

---

(١) ينظر الكشاف ٣: ١٧٨، والبحر المحيط البحر ٧: ١٣٢:

(٢) ينظر الخصائص: ٣/ ٢٥٨.

(٣) اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٤٣٠)، و الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦/ ٢٨١)

(٤) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٥١٦)

لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء في "ضربتُه"، ولولا الهاءُ لم يجز رفعُه لوقوع الفعل عليه. فإن حذفتَ الهاء وأنت تريدها، فقلت: "زيدٌ ضربتُ" جاز عند البصريين علىٰ ضُعْفٍ، لأن الهاء، وإن كانت محذوفة، فهي في حكم المنطوق بها، **وهذا الضرب يتجاذبُه الابتداءُ والخبر والفعلُ والفاعل، والنصب بإضمارِ فعل** تفسيرُه هذا الظاهرُ، وتقديرُه: ضربتُ زيدًا ضربتُه، وذلك أنَّ هذا الاسم، وإن كان الفعل بعده واقعًا عليه من جهة المعنىٰ، فإنّه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قِبَل أنّه قد اشتغل عنه بضميره، فاستوفىٰ ما يقتضيه من التعدّي... وذهب الكوفيون إلىٰ أنّه منصوب بالفعل الظاهر، وإن كان قد اشتغل بضميره، لأنّ ضميره ليس غيرَه، وإذا تعدّىٰ إلىٰ ضميره كان متعدّيًا إليه. وهو قول فاسد، لأنّ ما ذكروه، وإن كان من جهة المعنىٰ صحيحًا، فإنّه فاسدٌ من جهة اللفظ.

وكما تجِب مُراعاةُ المعنى كذلك تلزَم مراعاةُ اللفظ. وذلك أنّ الظاهر والمضمر ها هنا غيران من جهة اللفظ، وهذه صناعةٌ لفظيةٌ، وفي اللفظ قد استوفىٰ مفعولَه بتعدّيه إلى ضميره، واشتغالِه بِه، فلم يجز أن يتعدّى إلى آخَرَ»[1].

• ومن ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾ [سورة الطارق:٨-٩]، فمعنىٰ هذا: إنه علىٰ رجعه يوم تبلىٰ السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب علىٰ هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو "يوم تُبْلَىٰ"، وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو "الرَّجع"، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعنىٰ مقتضيًا له والإعراب مانعًا منه، احتلت له، بأن تضمر ناصبًا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالًا علىٰ

(1) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٤٠١/ ٤٠٢

ذلك الفعل حتىٰ كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلىٰ السرائر، ودل "رجْعِهِ" علىٰ "يرجعُه" دلالة المصدر علىٰ فعله(١).

وأبو جعفر النحاس يرىٰ أن عامل النصب في الظرف "يوم" هو "ناصر"، والمعنىٰ: أن منكر البعث ليس له قوة يمتنع بها عن العذاب، ولا ناصر ينصره منه(٢).

وهذا الرأي قد يجذب إليه المعنىٰ، إلا أن الصناعة النحوية تأباه؛ لأن ما بعد "ما" النافية لها الصدارة في الكلام، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما بعد الفاء كذلك لا يعمل فيما قبلها(٣)، كذلك لا يصحّ تعليقه بـ "قادر"؛ لأنه تعالىٰ قادر علىٰ رجعه في كل وقت من الأوقات، ولا تختص قدرته بوقت دون وقت(٤).

ولم يكن ابن هشام اللخمي بمعزل عن هذا المعترك في توجيهه لمشكل أبيات الجمل، فقد رأىٰ **أنه قد يكون في البيت أكثر من شاهد والقول بأحد الشاهدين ينقض الآخر معنى، ففي قول الشاعر السالف الذكر:**

فقلتُ يمينَ الله أبرح قاعدا ... ولو قطعوا رأسي لديكَ وأوصالي (٥)

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٥٨ وما بعدها. وذكر ابن مالك والأشموني أنَّ مما يوهم الفصل بأجنبي قوله تعالىٰ: {إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَىٰ السَّرَائِرُ}، فليس "يوم" منصوبًا بـ"رجعه" كما زعم الزمخشري، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله، والإخبار عن موصول قبل تمام صلته. وذلك لا يجوز؛ لأنَّ معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يفصل بينهما، والوجه الجيد أن يقدر لـ "يوم" ناصب، والتقدير: يرجعه يوم تبلىٰ السرائر، ينظر الكافية الشافية: ٢/ ١٠٢٠، وشرح الأشموني: ٢/ ٢١٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٢٠٠.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١٠/ ٤٥٢.

(٤) إعراب القرآن وبيانه: ١٠/ ٤٤٣. وينظر تفصيل ذلك في بحث لي بعنوان تنازع الأصول في الفكر النحوي والصرفي – مجلة قطاع كليات اللغة العربية – العدد الأخير ص١٢٨ وما بعدها .

(٥) البيت من الطويل وهو في ديوان امرئ القيس ١/ ١٣٧ والبيت من شواهد الكتاب: ٣/ ٥٠٤.

بين أن هناك شاهدا آخر وهو حذف حرف النفي **مراعاة للّفظ** وعدّه ابن هشام اللخمي من النادر الذي لم يكد يُتكلم فيه، إذ رأىٰ أن أبرح وأخواتها لما دخل عليها حرف النفي عادت إلىٰ الإيجاب، وحرف النفي يحذف في باب القسم إذا كان الفعل منفيا، وليس الأمر كذلك إنما جاء علىٰ **مراعاة اللفظ لا غير** من حيث كان حرف النفي الذي يحذف في جواب القسم موجودا، فحذف لاتفاق اللفظ ولو أريد غير ذلك لانتقص المعنىٰ وهو مقيس عليه، لأنه قد جاء في الكتاب العزيز : ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [سورة يوسف:٨٥]، **يريد**: لا تفتأ [١]، ثم جمع الشبيه إلىٰ الشبيه منبها علىٰ أنه ليس شاهدا يتيما فقال:

- ومما روعي فيه اللفظ في باب القسم قول الشاعر:

لمَّـا أغفلـتُ شُـكركَ فاصْـطَنِعْنِي فَكَيْـفَ ومِـنْ عَطائِـكَ جُـلُّ مـالي [٢]

وذلك أن اللام في أول البيت لام الابتداء ، وما التي بعدها حرف نفي ولا تدخل هذه اللام علىٰ هذا الحرف هاهنا ، وإنما فعل ذلك **مراعاة للفظ** من حيث كان لفظ (ما) النافية يشبه (ما) الموصولة ، فدخلت اللام عليها لهذا الشبه " [٣] .

وقال ابن جني في ذلك «فإنما أدخل اللام –وهي موجبة– علىٰ ما –وهي نافية–، وهذان أمران ضدان من قبل أنه شبه(ما) في اللفظ بـ "ما" الموصولة التي في معنىٰ الذي»[٤]

- وقال في قول النابغة :

---

(١) الفصول والجمل ٢/ ٧٧

(٢) البيت لجذيمة الأبرش في الكتاب لسيبويه وينظر الفصول والجمل ٢/ ٧٧.

٣) الفصول والجمل ٢/ ٧٧.

(٤) سر صناعة الإعراب (٢/ ٧٣)

وقفتُ فيها أصيلانًا أسائلها عيَّتْ جوابًا، وما بالرَّبعِ مِنْ أحدِ

إلَّا الأواريَّ لأيًا ما أبيِّنها والنُّؤيَ كالحوضِ بالمظلومةِ الجلدِ (١)

إن الشاهد في البيت: نصب (الأواري) علىٰ الاستثناء المنقطع، لأن (الأواري) و(النؤي) ليسا من جنس (الأحدين)، وهو مذهب أهل الحجاز، ويروىٰ: "إلا الأواريُّ والنويُ" بالرفع علىٰ مذهب بني تميم، علىٰ أن يكون بدلا من موضع (من أحد)، وذكر في الرفع ثلاثة أوجه:

الأول: أنه أراد "ما بالربع إلا الأواري" وذكر من أحد توكيدا، وكأنه في التقدير، ما بالربع شيء، أحد وغيره إلا الأواري.

والثاني: جعل " الأواري" من جنس "أحد" علىٰ المجاز.

والثالث: علىٰ الخلط بين من يعقل بما لا يعقل، ثم غلب من يعقل فقال: "وما بالربع من أحد" وهو يريد من يعقل ومن لا يعقل، ثم أبدل "الأواري من لفظ اشتمل عليه وعلىٰ غيره، وعدَّ القولين الأولين لسيبويه(٢)، والثالث للمازني(٣).

ثم ذكر أن من الاستثناء المنقطع ما لا يجوز فيه البدل عند بني تميم "وهو ما يحيل المعنىٰ استعمال الاتساع المذكور فيه كقوله تعالىٰ ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ﴾ [سورة الحج: ٤٠]. – **فلا يجوز أن يكون قولهم" إلَّا**

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، ص٩، والبيت من شواهد إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٢٥٢ الفصول والجمل٢/ ٢٨٥/ ٢٨٩. الأواري: الآري محبس الدابة، وهي الأواري والأواخي، واحدتها آخية، وآري إنما هو من الفعل فاعول، ينظر: لسان العرب: ١٤/ ٢٩.

(٢) الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣١٩- ٣٢٣.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٦٨.

أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ" غير حق عند المخاطبين بهذا، ولا يجوز أن يكون (بِغَيۡرِ حَقٍّ) توكيدا لأن العامل لا يتفرغ لما بعد (إلا) فوجب حمله علىٰ النصب ". (١)

وأجاز ابن السيد البطليوسي في (الأواري) النصب علىٰ الاستثناء، والرفع علىٰ البدل من موضع أحد، لأن (من) زائدة وأحد مرفوع في المعنىٰ، وإن كان مخفوضا في اللفظ وليس ببدل من موضع الجار وحده، ولا من موضع المجرور وحده، ولكنه بدل من موضعهما معًا. (٢)

- **ثم ذكر في بيت الفرزدق:**

وعَضُّ زَمانٍ يَا ابنَ مَرْوانَ، لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلّا مُسْحَتٌ أَو مُجَلَّفُ

أنه قد يدور بين العطف على اللفظ والعطف على المعني ، فبدأ بتحرير معاني بعض الألفاظ مثل الفرق بين العض والعظ ونقل أن العظ بالظاء يكون للعض المجازي وبالضاد للحقيقي ثم ذكر أن الشاهد في البيت " رفْعَ (مجلف) علىٰ الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: "أو مجلف كذلك" ويكون مقطوعا من الأول، أو يكون معطوفا علىٰ المعنىٰ لأنه قال لم يدع، فكأنه قال: "ما بقي من المال إلا مسحتٌ أو مجلَّفُ" فعطف (أو مجلف) علىٰ معنىٰ (مسحتًا) لما كان دالًا علىٰ ما تقدم، ثم ذكر اختلاف الرواية في (يدع) فيما نقله عن ابن جني(٤) أنه يروىٰ(لم يدِع) بكسر الدال ورفع (مسحت) من الدعة فيكون (مجلفا) علىٰ هذا **معطوفا على اللفظ**

---

(١) الفصول والجمل ٢/ ٢٨٨

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل: ١٦٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص٣٨٦، ويروىٰ "مسحتٌ ومجلفٌ" علىٰ المعنىٰ شرح الرضي علىٰ الكافية: ٢/ ٣٥٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٢٠٤. والفصول والجمل ٢/ ٢٥٢

(٤) ينظر تفصيل ذلك: في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (٢/ ٣٦٥):

، ووقعت الرواية عن أبي القاسم بفتح الدال من يدَع ، وهو الوجه الثاني، والصحيح (يدِع) بكسرها لأنه فعل مطاوعة.

ويروىٰ أيضا " يُدَع" علىٰ مالم يسم فاعله، وكان حقه أن يقول: يودع لأن ماضيه ودع.(١)

ومما فيه تجاذب بين اللفظ والمعنى القلب، فإن من سنن العربية قلب الكلام عن وجهه إذا أمن اللبس من ذلك قول الشاعر :

قـــد ســـالم الحّيـــات منـــه القـــدما
الأفعـــوان والشّـــجاع الشّـــجعما
«وذات قـــرنين ضـــموزاً ضـــرزما (٢)

نسب ابن هشام البيت للعجاج، ووضح غامض معانيه (٣) واستدل بأن البيت من باب الحمل علىٰ المعنىٰ، ومحل النزاع في موقع (الأفعوان) هل يراعىٰ فيها اللفظ أم المعنىٰ ؟ ومن بواعث الإشكال أن كلمة (الحيات) قد رويت بالرفع وبالنصب، كما أن بناء فاعَل (سالم) في أصل دلالته واستعماله لا يكون إلا من اثنين فما بعده من فاعل ومفعول كل منهما فاعل من حيث المعنىٰ، أما من حيث الإعراب فكما هو

---

(١) الفصول والجمل ٢/ ٢٥٤

(٢) البيت من الرجز، ونسب للعجاج وهو في ديوانه: "٨٩"، والبيت من شواهد: الكتاب ١/ ٢٨٧، المقتضب: ٣/ ٢٨٣، الخصائص: ٢/ ٤٣٢، ١٣١ . والفصول والجمل ١/ ٩٠.

(٣) بين ما يحتاج إلىٰ بيان فذكر أن الأفعوان: ذكر الأفاعي، والشجاع: نوع من الحيات، والشجعم: الطويل مع عظم جسم، وذات قرنين يعني حية لها قرنان، والضموز: الساكنة، والضرزم: بكسر الضاد والزاي: الشديدة العظمىٰ والمعنىٰ: أنه هجا رجلا بغلظ القدمين وصلابتهما لطول الحفاء فيقول: قد سالمت الحيات قدميه كما سالمت القدمان الحيات فاغتدين مسلِمات...ينظر تفصيل ذلك في الفصول والجمل ٢/ ٢٤٥/ ٢٥٥

معروف تراعىٰ فيه الصنعة اللفظية فالاسم الأول المسند إلىٰ الفعل هو الفاعل والآخر مفعول، وعلل ذلك بأن المسالمة لا تكون إلا من اثنين، ومن سالم شيئًا فقد سالمه الآخر، وهو مثل المقاتلة والمضاربة والمشاتمة، فجعل الحيات "فاعلات" فرفعها بالمسالمة، ثم نصب "الأفعوانَ، والشُّجاعَ، وذات قرنين"، فجعلها مفعولات.

ثم قال: ومن نصب الحيات جعل القدم فاعلة وأراد القدمان فحذف النون للضرورة ... قال سيبويه: «... فإِنَّما نصب الأُفعُوانَ والشُّجاعَ؛ لأنّه قد عُلم أنَّ القدم ههنا مسالِمةٌ كما أنها مسالَمَة، فَحمَل الكلامَ علىٰ أنّها مسالِمة»(١).

وقال الفراء: "ومثله مما رُدّ إلىٰ المعنىٰ قول الشَّاعِر:

قــد ســالم الحّيــات منــه القــدما

الأفعــوان والشّــجاع الشّــجعما

فنصب الشجاع، والحياتُ قبل ذَلِكَ مرفوعة؛ لأَنَّ المعنىٰ: قَدْ سالمت رجلَه الحياتُ وسالمتها، فلما احتاج إلىٰ نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعًا عَلَىٰ الحيات"(٢).

وكان الوجه أن يقول: الأفعوان الشجاع الشجعم، غير أنّ قوله: " قد سالم الحيّات منه القدما " يوجب أن القدم أيضا قد سالمت الحيات؛ لأن باب المفاعلة يكون من اثنين كل واحد منهما يفعل بصاحبه مثل ما يفعل به صاحبه، فلما ذكر مسالمة الحيات للقدم دلّ أن القدم أيضا قد سالمت فكأنه قال: وسالمت القدم الشّجاع الشجعما، فحذف لما ذكرنا.

(١) الكتاب لسيبويه: ١/ ٢٨٧.

(٢) معاني القرآن للفراء٣/ ١١.

وقد أحسن ابن مالك صنعا حين قال " نصب الأفعوان وهو بدل من الحيات، **وهو مرفوع لفظا، لأنه منصوب معنى، كما أن القدم منصوب لفظا مرفوع معنى،** لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان. وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير: قد سالم الحيات منه القدم، وسالمت القدم الأفعوان والشجاع الشجعم"(١).

• وقال الأخطل:

مِثْـلُ القَنَافِـذِ هَـدَّاجُونَ قَـدْ بَلَغَـتْ نَجْـرَانَ أَوْ بَلَغَـتْ سَـوْآتِهِمْ هَجَـرُ(٢)

استشهد ابن هشام اللخمي علىٰ أن العرب قد تقلب فيصير المفعول فاعلاً، والفاعل مفعولًا علىٰ التأويل ضرورة. فذكر أن الشاهد:" نصب (السوءات) ورفع (هجر) علىٰ القلب، فقد جعل الفعل للبلدتين علىٰ السعة، والكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب فيه للاختصار إلا أنه لم ينص علىٰ أن ذلك ضرورة(٣).

وأجاز ذلك ابن السراج هذه الصورة من القلب بأن جعلت الفاعل فيه مفعولًا والمفعول فاعلًا لأنها غاية في الوضوح، ولم يحمله علىٰ الضرورة فقال: "فجعلَ (هَجَر) في اللفظِ هِيَ التي تبلغُ السوآتِ لأَنَّ هذَا لا يشكلُ ولا يحيلُ "(٤).

---

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٤٥٤.

(٢)البيت من البسيط، وقائله هو الأخطل: وهو في ديوانه ص١٠٩، ورواية الديوان هي:

علىٰ العيرات هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سوءاتهم هجر

والبيت من شواهد: الأصول في النحو: ٣/ ٤٦٤ الفصول والجمل ٢/ ٢٤٦..

(٣) الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل: ٢/ ٢٥١

(٤) الأصول في النحو: ٣/ ٤٦٤.

• وقال الفرزدق:

غَـدَاة أَحلَّـتْ لابْـن أَصْـرَم طعنـةً حُصَـيْنٍ، عَبِيطـاتُ السِّـدَائِفِ، والخَمْـرُ [١]

قال ابن هشام اللخمي " الشاهد " رفع (العبيطات) و(الخمر) ونصب (الطعنة) علىٰ القلب ولو أتىٰ به علىٰ وجهه لنصب (العبيطات والخمر ورفع الطعنة لأنها هي التي أحلت الأشياء التي ذكر فهي الفاعلة "[٢].

وأجاز في البيت الثاني أن يكون (الخمر) مبتدأ والخبر محذوف، أي: والخمر حلت له.

• وفي قول الشاعر :

معـاويَ إِننـا بَشَـرٌ فَأَسْـجِحْ فلسـنا بالجبـالِ ولا الحديـدا[٣]

قال :المشهور في هذا البيت عند سيبويه وغيره أنه دليل علىٰ جواز العطف علىٰ الموضع فقد عطف "الحديدا" بالنصب عطفا علىٰ محل "بالجبال"، كما يجوز فيه العطف علىٰ اللفظ بلا اضطرار« ووجه ذلك أن الباء الداخلة علىٰ خبر ليس زائدة، تجر لفظ الخبر، ويبقىٰ محلّه نصبًا كما يكون لو لم تدخل عليه الباء، وليس لهذه الباء متعلق، فإذا عطفت علىٰ هذا الخبر جاز لك من غير ضرورة أن تعطف عليه بالنصب

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه "٢٢٥"، الفصول والجمل ٢/ ٢٥٠ وفي «الحلل في شرح أبيات الجمل» (ص٥٠) «والعبيط اللحم الطري، والسدائف: سمين السنام وغيره، مما غلب عليه السمن، وكان حصين بن أصرم قد قتل له قريب، فحرم علىٰ نفسه شرب الخمر، وأكل اللحم العبيط، حتىٰ يقتل قاتله، فلما طعنه وقتله أحلت له الخمر، وأكل اللحم. وكان ينبغي أن يرفعها، وينصب العبيطات والخمر إلا أن الشعر مرفوع القوافي، فاضطر إلىٰ قلب الكلام عن وجهه»

(٢) الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل: ٢/ ٢٥١

(٣) البيت لعقيبة الأسدي من بحر الوافر وهو من شواهد الكتاب لسيبويه في أكثر من موضع منها ١/ ٦٧، ٢/ ٢٩٢ والفصول والجمل ٢/ ٥٣.

نظرًا إلىٰ محلّه، وجاز لك أن تعطف عليه بالجر نظرا إلىٰ لفظه»[١] وقد استشهد به سيبويه في مواضع عدة من كتابه [٢].

ورأىٰ ابن سيده أن البيت من قصيدة مجرورة الروي، وأن حمله علىٰ **اللفظ أولى**، ولكنه أيضا دافع عن سيبويه، فقال: "وعطف الحديد علىٰ موضع الباء لأنها زائدة دخلت علىٰ منصوب.

والمعروف في شعر عقيبة جر الحديد، وعطفه على اللفظ لا على المعنى والموضع. ويجوز أن يكون سيبويه أنشد هذا البيت، ولم يعرف ما قبله وما بعده. ويجوز أن يريد أن هذا جائز، وسيبويه ممن لا يُظنّ ولا يُتَّهَم. والصحيح عنه أنه إنما أنشد هذا البيت وروىٰ بعده بيتا، وهو:

أديروهـــا بنـــي حَـــرب علـــيكم ولا تَرمُـــوا بهـــا الغـــرضَ البعيـــدا

فهذا تقوية لرواية سيبويه"[٣].

ورأىٰ الفراء أن " كل معنىٰ احتمل وجهين ثُمَّ فرّقت بينهما بكلام جازَ أن يكون الآخر معربًا بخلاف الأول. من ذَلِكَ قولك: ما أنت بِمحسنٍ إلىٰ مَن أحسن إليكَ ولا مُجْمِلًا، تنصب المجمل وتخفضه: الخفض علىٰ إتباعه المحسن، والنصب أن تتوهم أنك قلت: ما أنت مُحسنًا. ويُنشد هَذَا البيت:

معـــاويَ إِننـــا بَشَـــرٌ فَأَسْـــجِحْ فلســـنا بالجبـــالِ ولا الحديـــدا

(١) ينظر: حاشية الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (١/ ١٥٦)

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١/ ٦٧، ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١.

(٣) شرح أبيات الجمل لابن سيده/ ١٥٠.

ويُنشد (الحديدا) خفضًا ونصبًا. وأكثر ما سمعته بالخفض"[١].

أما ابن هشام اللخمي فقال: "الشاهد في البيت عطف الحديد علىٰ موضع الباء، لأنها في موضع نصب، ولم يأت هذا البيت في الباء شاهدا علىٰ شيء يتعلق به إلا الاتفاق في العطف علىٰ الموضع، ولو أورده في باب كان لكان أليق به"[٢].

وذكر أن الذي ردّ رواية نصب (الحديدا) هو المبرد، ولكنه دفع أن يكون سيبويه متهما في روايته، حيث قال: "وقد رد المبرد علىٰ سيبويه روايته للبيت بالنصب، لأن البيت من القطعة التي قدمنا، وهي مجرورة[٣]،وسيبويه غير متهم فيما نقله عن العرب، فيجوز أن يكون البيت من قصيدة منظومة غير هذه القصيدة، أو يكون الذي أنشده رده إلىٰ لغته، فقبله عنه سيبويه منصوبا، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر. وقد قيل: إن البيت من كلمة عبد الله بن الزبير الأسدي الشاعر أحد بني جذام بن فقعس بن طريف[٤]المنصوبة الروي .

---

(١) معاني القرآن للفراء٢/ ٣٤٧.

(٢) الفصول والجمل ٢/ ٥٥.

(٣)

مُعَـــاويَ إنّنـــا بَشـــرُ فأسْـــجِح ... فَلســـنَا بالجبـــالِ ولا الحديـــدِ
أكلـــتُمْ أَرْضَـــنَا فجردتُموهَـــا ... فَهـــلْ مِـــن قـــائمٍ أو حَصِـــيدِ
أترجـــونَ الخلـــودَ إذَا هَلكْنـــا ... ولـــيسَ لنَـــا ولا لـــكَ مِـــن خُلـــودِ
فَهبنَـــا أُمـــةً هلكـــت ضـــياعًا ... يزيـــدُ أميرهـــا وأبـــو يزيـــدِ

(٤)

رَمَـــىٰ الحـــدثانُ نســـوةَ آل عمـــرٍو ... بمقـــدار ســـمَدنَ لـــه سُـــمودا
فـــردَّ شُـــعورهنَّ السُّـــود بيضًـــا ... ورَدّ وُجُـــوهنَّ البـــيض سُـــودَا

وفي قول الشاعر :

لا تنــه عــن خُلُــقٍ وتــأْتِيَ مِثْلَــهُ عــارٌ عليــك إذا فعلــت عظــيم (١)

استشهد ابن هشام اللخمي بهذا البيت علىٰ أن في البيت حذوفا واعتراضا وفصلا وقد احتكم في ترجيح بعض الوجوه أو حظرها للدليل الخارجي، فقال:

"الشاهد في البيت نصب (تأتي) بالواو في جواب النهي، والنصب في الحقيقة إنما هو (بأن) مضمرة، لأنه أراد: "لا تجمع بين الإتيان والنهي"، أي لا يكون منك أن تنهي وتأتي، وأنشد أبو العباس هذا البيت علىٰ النصب، ثم قال **ولو جزمت لكان المعنى فاسدًا**"(٢). ثم احتكم إلىٰ الدليل الخارجي في منع وجه الجزم إلىٰ جهة الشرع لا من جهة الصنعة النحوية فقال:" وهذا الفساد من طريق الشرع لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب علىٰ من جعل إليه ذلك قال الله تعالىٰ : ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [سورة الحج:٤١]، بما يظهر أثر الدليل غير اللغوي في منع بعض الأوجه الإعرابية وحظرها؛ لتعلقها بالأحكام الشرعية، وإن كانت جائزة في أصل الاستعمال اللغوي والنحوي.

ثم جوز الرفع علىٰ الاستئناف فقال ويجوز الرفع في (تأتي) علىٰ أن يكون خبر مبتدأ مضمر، والجملة في موضع نصب علىٰ الحال من الضمير في (تنه)، والتقدير:

أديروهــا بنــي حَــرب علــيكم ولا تَرمُــوا بهــا الغــرضَ البعيــدا

(١) البيت من الكامل، واختلفوا في قائله فقيل هو لأبي الأسود الدؤلي: ١/ ٤٠٤، ونسبه الآمديّ إلىٰ المتوكّل الكنانيّ، وهو في ديوانه ص٤٤، ومنسوب للأخطل في أغلب شروح الكتاب لسيبويه، وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٤٢ والجمل في النحو: ١/ ٩٦، والفصول والجمل ٢/ ٢٣٣.

(٢) الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل: ٢/ ٢٣٢، و«المقتضب» (٢/ ٢٦).

"لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله". ومثله: مفعول ب(تأتي) وحذف الموصوف، وأقام صفته مقامه، وهو مثله، والتقدير: (لاتنه عن خلق وتأتي خلقا مثله)، وعار: خبر مبتدأ مضمر والتقدير ذلك عار عليك، أو نهيك عنه وإتيانك مثله عار، وعظيم: نعت للعار وإذا فعلت: اعتراض بين الصفة والموصوف، وجواب إذا محذوف سد ما قبله مسده والتقدير: إذا فعلته فعلت عارا عظيما و(فعلت) الثاني جواب إذا والعامل فيها"[1].

مما ذكر اللخمي أقرر ما يلي:

١) أنه رأَىٰ رأْيَ البصريين في " وتأتي" حيث نصب الفعل المضارِع بـ (أنْ) مضمَرة وُجوبًا بعد واو المعيّة الواقعة في جواب النّهي ولم ير رأي الخليل في الجمل والكوفيين من نصبها علىٰ الصرف أو غيره.[2]

٢) تجاوز ابن هشام المؤثرات اللغوية المتعلقة بالمبنىٰ والمعنىٰ والإعراب إلىٰ المؤثرات الخارجية المتعلقة بالأدلة الخارجية والسياق وما ذكره لم أقف عليه عند غيره من الشراح. وكأن كلام الشاطبي أتىٰ نصّا فيما أراده وهو يتمتع بعقلية الفقيه اللغوي الذي صدَّر به نفسه في كل مسألة يقول الشاطبي: "معرفة مقاصد كلام العرب، إنما مداره علىٰ معرفة مقتضيات الأحوال، ولا يدلّ علىٰ معناها المراد إلا الأمور الخارجية، وعمدتها مقتضيات الأحوال، وليس كل حال ينقل، ولا كل قرينة تقترن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات فهم بعض القرائن الدالة فات فهم الكلام جملة أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط، فهي من

(١) الفصول والجمل ٢/ ٢٣٣.

(٢) الجمل في النحو» (ص٩٦)

المهمات في فهم الكتاب"[١].

٣)عول كثيرا علىٰ الحذف لدليل، إذ لا حذف ولا اعتراض إلا بدليل حالي أو مقالي، لفظي أو معنوي، مما يقتضيه العقل ولا ينكره الحس؛ موجها كلاً بما يقتضيه، بما يبرز لنا أن للدلائل والقرائن دورا مهما في توجيه الأبيات المشكلة الإعراب.

(١) الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسىٰ اللخمي الغرناطي (ت ٧٩٠هـ) تحقيق: الشيخ عبدالله دراز، ط٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، دار الفكر العربي، بيروت، ج٣، ص٣٤٧. بتصرف واختصار.

الفصل الرابع: تقارض الألفاظ [١]

من المنازع لابن هشام اللخمي تقارض الألفاظ الذي يعنىٰ إجراء لفظ مجرىٰ لفظ آخر فيأخذ حكمه إعمالا أو إهمالا وغالبا ما يرتبط هذا المنزع باختلاف اللهجات مثل: إعطاء "إنْ" حكم "لوْ" في الإهمال وبالعكس، ومنها: إعطاء "أَنْ" حكم "مَا" المصدرية في الإهمال وبالعكس، ومنها: إعطاء "إِذَا" حكم "مَتَىٰ" في الجزم بها، وبالعكس، ومنها: إعطاء "لَمْ" حكم "لَنْ" في النصب وقد ذكر صاحب(المغني): أنَّ من ملح كلامهم تقارُض اللفظين في الأحكام [٢]، ومن ذلك عند ابن هشام اللخمي:

إجراء القول مجرى الظن :

للنحاة في إجراء القول مجرىٰ الظن مذهبان وقد عبر ابن يعيش عن المذهبين بأوضح عبارة فقال:

الأول: " منهم من يعمله عملَ الظنّ مطلقًا، نحوَ: "قال زيدٌ عمرًا منطلقًا"، و"يقول زيدٌ عمرًا منطلقًا"، من غير اشتراطِ شيء، كما أن الظن كذلك، وهي لغة بني سُلَيْم.

والثاني: منهم من يشترط أن يكون معه استفهامٌ، وأن يكون القول فعلاً للمخاطب، وأن لا يفصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف » [٣]

---

(١) الاقتراض النَّحوي هو: تبادُل الأحكام بين كلمتين، بحيث تُعطي كل كلمة الحكم الذي بها إلىٰ الكلمة الأخرىٰ، سواءٌ أكانت هذه الكلمة اسمًا أم فعلاً أم حرفًا. ظاهرة التقارض في النحو العربية د/ أحمد محمد عبد الله من بحث منشور علىٰ شبكة المعلومات: ١.

(٢) المغني لابن هشام: ٢/ ٣٥٣.

(٣) شرح المفصل: ٤/ ٣٢١. وفي تخليص الشواهد ص٤٥٦: «أجرتْ سليمُ القولَ مجرىٰ الظنِّ مطلقًا، فقالوا: قلتُ زيداً منطلقًا، وقل عَمْراً مشفقًا، ... وأما أكثر العرب فيشترطون كون القول فعلاً مضارعًا مراداً به الحال مسنداً للمخاطب بالتاء، لاستفهام متصل»

وقد استشهد ابن هشام اللخمي بشاهدين من باب إجراء: تقول مجرىٰ تظن بلا قيد ولا شرط ، ومال إلىٰ أن يكون عمله باقيا علىٰ معناه ولا يشترط تضمين معنىٰ الظن باعتباره اختيارا في التوجيه بناء علىٰ تقارض الألفاظ لاختلاف اللهجات، لأنه لا يرىٰ شروطا لإعمالها وعلىٰ رأي من اشترط شروطا فالإعمال فيها جائز لا واجب، فتجوز الحكاية أيضا مراعاة للأصل نحو (أتقول: زيد منطلق)، وكذا إعماله مطلقا في لغة بني سليم جائز لا واجب، وكله من كلام العرب(١).

قال الشاعر:

أَمَّـــا الرَّحيـــلُ فـــدُونَ بعـــد غَـــدٍ فَمَتَـــىٰ تقـــولُ: الـــدَّارُ تَجْمَعُنـــا (٢)

وقال الآخر:

مَتَـــىٰ تقـــولُ: القُلُـــصَ الرَّواسِـــمَا
والحلـــــة الناجيـــــة العياهمـــــا
يُـــــدْنِينَ أَمَّ قاسَـــــمٍ وقاسِـــــمًا ؟ (٣)

فذهب ابن هشام اللخمي(٤) إلىٰ أن الشاهد في البيت الأول إعمال (تقول) عمل (تظن) و(الدار) هي المفعول الأول، وتجمعنا في موضع المفعول الثاني، والتقدير:

---

(١) ينظر: دور اللهجة في التعقيد النحوي: ١/ ٦٤.

(٢) البيت من الكامل، وقائله عمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه: ٣٩٣، والبيت من شواهد: الكتاب لسيبويه: ١/ ١٢٤، المقتضب: ٢/ ٢٤٩، شرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٤٦٠.
الجمل في النحو: ٣٢٧- والفصول والجمل ٢/ ٣٣٨

(٣) البيت من الرجز، وهو لهدبة بن الخشرم، وللبيت رواية أخرىٰ وهي: " يَحْمِلْنَ أُمّ قَاسِمٍ وقَاسمَا"
وهو من شواهد جمل الزجاجي (ص ٣١٥)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٤٦٤)، والمقرب (١/ ١٩٥)»، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٣/ ١٥٤٣).

(٤) ينظر: الفصول والجمل ٢/ ٣٣٨/ ٣٤١

"فمتىٰ تقول الدار جامعةً لنا". وحمل البيت الثاني عليه، وفي البيت الثاني ذكر أن (تقول) بمعنىٰ (تظن)، فنصب به مفعولين (القلوص) وجملة (يدنين). وهو في هذا الاستشهاد موافق للزجاجي وسيبويه فيما حرراه وقيداه وأجازاه إذ رأىٰ الزجاجي "أن من كلام العرب إجراء (تقول) مجرىٰ (تظن) وإعمالها عملها، ومن ذلك: "متىٰ تَقُولُ عمرًا شاخصًا" لأنك لم ترد أن تستفهمه متىٰ يتكلم بهذا الكلام، وإنما استفهمته عن ظنه، ولا يجرون (قال) ولا (أقول) ولا (تقول) مجرىٰ الظن، إلا بني سُلَيمٍ فهم يجرون باب القول مجرىٰ الظن، فينصبون به"[١] وهذا قول سيبويه[٢]، ونقله الأخير عن أبي الخطاب حكىٰ ذلك عنهم.

وعلل لصحة إجراء ذلك التقارض سيبويه بأن ذلك يجري مجرىٰ القياس المتلئب في توجيه اللهجات مع جواز الوجه الأصلي وهو الرفع علىٰ الحكاية جوازا مستويا بما يسلس له توجيه الروايتين نصبا ورفعا فقال: "فإنما جعلت كـ (تظن)، كما أن ما كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلىٰ القياس...ولم تجعل (قلت) كـ (ظننت) لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكيا، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا"[٣].

وقال في تعليقه علىٰ البيت الأول: "وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ فجعلته حكاية"[٤].

---

(١) الجمل في النحو: ٣٢٧-٣٢٨.

(٢) ينظر الكتاب: ١/ ١٢٤، ونص قول سيبويه: " وزعم أبو الخطّاب - وسألتُه عنه غير مرّة - أنا ناسًا من العرب يوثق بعربيّتهم، وهم بنو سُلَيْمٍ، يجعلون بابَ قلتُ أَجْمَعَ مثلَ ظننتُ".

(٣) الكتاب لسيبويه: ١/ ١٢٢.

(٤) الكتاب: ١/ ١٢٤.

• **إجراء السماع مجرى القول :**

ذهب بعض النحويين إلىٰ أنهم أجروا سمعت مجرىٰ قلت، واستشهدوا بهذا البيت لأنه أنشد برفع الناس، لأنه سمع قائلًا يقول: الناس ينتجعون غيثا، فحكىٰ ما سمعه(١)

رأيت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح: انتجعي بلالاً (٢)

وبه استشهد اللخمي علىٰ جواز التقارض من إجراء سمعت مجرىٰ قلت علىٰ الحكاية مع جواز الوجه الأصلي فقال: "رفع ما بعد سمعت بالابتداء والخبر علىٰ الحكاية، والتقدير: "سمعت قائلًا يقول: "الناس ينتجعون غيثًا"، ثم حذف المفعول سمعت، وكثيرا ما تحذف العرب القول، والمبتدأ والخبر في موضع نصب بالقول المحذوف، ومن روىٰ "سمعت الناسَ" بالنصب، فالناس مفعول أول لسمعت، وينتجعون مفعول ثانٍ علىٰ مذهب أبي علي، وعلىٰ مذهب غيره، يكون (الناس) مفعولًا لسمعت، علىٰ حذف مضاف، كأنه قال: "سمعت قول الناس" وينتجعون في موضع نصب علىٰ الحال (٣).

ومن ذلك :إجراء (ألا) مجرىٰ (لا) لأنها بمعناها في قول الشاعر:

أَلا طِعانَ ولا فُرسانَ عادِيةً إلاّ تَجشّؤُكم عندَ التنانيرِ (٤)

قال ابن هشام اللخمي إن موضع الشاهد من البيت قوله: "والشاهد منه إعمال (ألا) عمل (لا) النافية للجنس، لأن معناها كمعناها، وإن كانت ألف الاستفهام داخلة

---

(١) توجيه اللمع: ١/ ٥٩١.

(٢) البيت لذي الرمة من الوافر، وهو في ديوانه بشرح الخطيبي التبريزي: ٥٢٠، والفصول والجمل ٢/ ٣٤٢ " والانتجاع طلب الغيث أو الكلاء،

(٣) الفصول والجمل ٢/ ٣٤٢.و الجمل في النحو: ٣٢٩

(٤) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٢٩، والبيت من شواهد الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٠٦، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤١، شرح مغني اللبيب: ٢/ ٨١، شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٦٨.

عليها للتقرير، ليست (ألا) تمنيًا، كما ذكر أبو القاسم، ولو كانت تمنيًا لبطل معنىٰ البيت، لما كان ذمًا"[١]. فـ (ألا) إذا أريد بها معنىٰ التمنِّي جاز فيها النصبُ والتركيب، ولا يجوز الرفع علىٰ الابتداء؛ لأنّه يلزمها التكرار، وليس من شرط التمنّي التكرار، ولا تكون بمعنىٰ (ليس)؛ لأنّ التمنّي منافٍ لليس[٢]، وقيد سيبويه عملها مع الاستفهام خاصة فقال: "إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنىٰ التمني عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر. وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر"[٣].

فـ (ألا) إذا أريد بها معنىٰ التمنِّي جاز فيها النصبُ والتركيب، ولا يجوز الرفع علىٰ الابتداء؛ لأنّه يلزمها التكرار، وليس من شرط التمنّي التكرار، ولا تكون بمعنىٰ (ليس)؛ لأنّ التمنّي منافٍ لليس[٤].

وشرح السيرافي[٥] الوجوه الإعرابية فيما بعد (ألا) علىٰ مذهبين:

أحدهما: أن تكون استفهاما، أو عرضا.

والآخر: أن تكون تمنيا.

وفي التمني لا يجوز فيه الرفع علىٰ الصفة ولا علىٰ العطف لأنه يدخله معنىٰ التمني، وهو مذهب سيبويه.

---

(١) الفصول والجمل ٢/ ٢٩٢

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٢/ ٤٤٦.

(٣) الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٠٦.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٢/ ٤٤٦.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤٦.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا رسول الله ﷺ وبعد:

١) يمكن عد كتاب الفصول والجمل لابن هشام اللخمي كتابا في فقه لغة الشعر، إذ انطلق من الوحدة المنهجية والنظرة التكاملية بين فروع العلوم العربية والشرعية، فهو فقيه لغوي فانطلق من تحقيق الروايات وتصحيح نسبتها والرجوع إلىٰ مظانها الصحيحة وهو منهج علماء الحديث، ثم عُني عناية دقيقة بدلالة الألفاظ وفق سياقاتها الصحيحة متضمنة معرفة ما قبلها وما بعدها من أبيات في سبيل الوصول إلىٰ المعنىٰ الأدق في تحرير المعاني واستيفائها في ضوء سياق القصيدة،ويعد بهذا ممن قرب المسافة بين علم النحو وعلم الفقه وهو منهج فقهي أصولي، كما انطلق من منزعه الأهم وهو أثر أحكام العروض والقافية في توجيه الحكم النحوي وكيف أثرت حركة الروي في تعدد التوجيه والحكم ، أو ترجيح وجه علىٰ وجه أو الحكم بأن البيت لا شاهد فيه علىٰ الرواية الأخرىٰ، كما دلف من التضمين العروضي لباب كامل وهو باب الأبيات التي لا تستقل بأنفسها من طريق الإعراب أو المعنىٰ، كما كشف عن أن ما صدر عن الشعراء فيما عرف بالضرورة الشعرية من مخالفة في الحركات الإعرابية أو الصرف أو المنع أو الإعمال أو الإهمال أو الحذف أو الزيادة أو التغيير والقلب أو غير ذلك فلهم في ذلك قصد ووجه، قد قال سيبويه بعبارة أقرب إلىٰ الجزم " وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يريدون به وجها " فكشف ابن هشام وكشفتُ عن شيء من ذلك، وما يزال باب العطاء في ذلك مفتوحا للنابهين من الباحثين.

٢) انطلق ابن هشام اللخمي من عقلية الفقيه اللغوي الذي يدرك أن من سنن العربية العدول عن الأصول وأن كثيرا منها جارٍ علىٰ المجاز والسعة، وأن هذه

التغييرات التي تعتري التراكيب بالقلب أو بالحذف و الإضمار، بالفصل أو بالوصل أو غير ذلك، إنما هي لمعنىٰ أرادوه، معلنا أن الاطراد المطلق في اللغة لا يكاد يتحقق، فاتخذ من الوسائل ما يقرب ذلك إلىٰ القياس بوجه من الوجوه كالتشبيه أو المضارعة، والحمل والتوهم و القلب و تركب اللغات أو اختلاف اللهجات أو لأجل إقامة الوزن والقافية.

٣) شيوع القواعد الكلية الحاكمة والضابطة لفكره والتي شاعت في جلّ تضاعيف كتابه وتحتاج من يلتقطها ويكشف عنها وقد بيّنا شيئا ليس بالقليل من ذلك : أن العرب لا تفعل شيئا لضرورة، إلا وهي تنحو به نحوًا من القياس" وأن الضرورة تقدر بقدرها، فلا يلجأ إليها الشاعر إلا إذا ضاقت به السبل، وأن احتمال اللغة القليلة وتوجيه القول عليه أوجه من الحمل علىٰ الضرورة إذ الضرورة نهاية التوجيه، وأنه لا ترد رواية برواية، وأن الحذوف تخصص ولا تقاس، ولا حذف إلا بدليل.

٤) العوامل المعنوية منطلق أساس في توجيه بعض الأبيات الشعرية، لأن اللغة قد تُغَلِّبُ المعاني إذا تعذر عمل الألفاظ والمباني، وكان لها أثر في تفسير وتعليل كثير من أوجه المخالفة لما هو معهود في الصناعة النحوية، واحتل العامل المعنوي(القطع) النصيب الأكبر من بين هذه العوامل.

٥) أن التركيب قد يزيل الحكم عن وجهه، ف(ألا) لما ضمنت معنىٰ الاستفهام عملت عمل لا النافية للجنس، فـ (ألا) إذا أريد بها معنىٰ التمنِّي جاز فيها النصبُ والتركيب، كما كانت عنده مراتب العمل واضحة قوة أو ضعفا فأعرب المنصوب بالصفة المشبهة منصوبا علىٰ التشبيه بالمفعول به لأن عامله من عوامل الدرجة الثالثة.

٤) عني ابن هشام اللخمي عناية كبيرة بالسياق الداخلي والخارجي، فذكر أن لا حذف ولا اعتراض إلا بدليل حالي أو مقالي، لفظي أو معنوي، مما يقتضيه العقل ولا

ينكره الحس؛ موجها كلاً بما يقتضيه، بما يبرز لنا أن للدلائل والقرائن دورا مهما في توجيه الأبيات المشكلة الإعراب كما احتكم إلىٰ الدليل الخارجي في منع بعض الوجوه الجائزة في أصل الصنعة النحوية المحظورة شرعا.

أما توصياتي فأهمها: أن تدرس هذه الشواهد دراسة نصية ففيها من الثراء ما فيها.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أهم المصادر والمراجع

١) **الأصول في النحو**، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

٢) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري،، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣) **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب**، المؤلف: علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: د حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م

٤) **توجيه اللمع**، للعلامة: لا بن الخباز، شرح كتاب اللمع، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، الطبعة الثانية:١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تأليف: أبو حيان الأندلسي، حققه الأستاذ: د/ حسن هنداوي، دار القلم- دمشق.

٦) **الجمل في النحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، مؤسسة الرسالة دار الأمل، الطبعة الأولى:١٤٠٤هـ-١٩٨٠م.

٧) **الجمل في النحو**، للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٨) **الخصائص لا بن جني**، تحقيق: الأستاذ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط الرابعة.

٩) **الحلل في شرح أبيات الجمل**، تأليف: أبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي، المتوفى ٥٢١هـ، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٠) **رسائل في اللغة**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٤٤٤ – ٥٢١هـ)، قرأها وحققها وعلق عليها: د. وليد محمد السراقبي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١١) **شرح كتاب سيبويه**، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

١٢) **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** لناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة –الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٣) **شرح أبيات الجمل**، لابن سيده اللغوي، (ت٤٥٨هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد العامودي، الجامعة الإسلامية، غزة، نادي المدينة المنورة الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٣٨ه- ٢٠١٧م.

١٤) **شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

١٥) **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، شرح وتحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا، تاريخ الطبع: ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م،

١٦) **الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل**، وإصلاح ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي، (ت٥٧٧ه)، تحقيق: د / محمود محمد العامودي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ: ٢٠١٨م.

١٧) **الكتاب لسيبويه**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٨) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** للشاطبي (المتوفىٰ ٧٩٠هـ)، المحقق: مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ - مكة المكرمة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٩) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات** لابن جني، تحقيق د / عبد الحليم النجار، والأستاذ علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، القاهرة١٣٨٦هـ.

٢٠) **المحكم والمحيط الأعظم** لابن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢١) **المقتضب** للمبرد، تحقيق: الشيخ: محمد عبد الخالق عظيمة.، الناشر: عالم الكتب. - بيروت.

٢٢) **المخصص** لابن سيده، تحقيق محمد محمود الشنقيطي، ومعاونه عبد الغني محمود، مطبعة بولاق بمصر١٣٢١هـ

٢٣) **معاني القرآن** للفراء تحقيق يوسف نجاتي وآخرين، ومراجعة علي النجدي ناصف، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٢٤) **مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

٢٥) **وشي الحلل في شرح أبيات الجمل**، لأبي جعفر اللبلي، (ت٦٩١هـ)، تحقيق: د/ أحمد محمد الجندي، دار الضياء الكويت، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥٠٢
التمهيد: التعريف بابن هشام اللخمي وبكتابه.	٥٠٥
الفصل الأول: احتكامه لأحكام علمي العروض والقافية.	٥٠٩
الفصل الثاني: الأصل والفرع.	٥٣١
الفصل الثالث: تجاذب اللفظ والمعنىٰ وأثرهما في توجيه الشاهد الشعري عند اللخمي.	٥٤٧
الفصل الرابع: تقارض الألفاظ.	٥٦٥
الخاتمة.	٥٧٠
أهم المصادر والمراجع.	٥٧٣
فهرس الموضوعات.	٥٧٧